



الجمعية العامة

هيئة نزع السلاح

الجلسة ٣٧٠

الاثنين ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيسة: السيدة غيليان بيرد (أستراليا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

المناقشة العامة (تابع)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): ستواصل هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح بعد ظهر اليوم التبادل العام للآراء وفقا لقائمة المتكلمين المدرجة أسماؤهم في المناقشة العامة. وأود أن أحث الوفود التي لم تقم بعد بتسجيل أسمائها في القائمة أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

وأود أيضا أن أذكر الوفود بالحدود الزمنية للبيانات، وهي ١٥ دقيقة للوفود التي تتكلم باسم المجموعات و ١٠ دقائق للوفود التي تدلي ببيانات بصفقتها الوطنية. وأود أيضا أن أشكر الوفود التي تكلمت حتى الآن على التزامها بالحدود الزمنية، وهو ما سيساعدنا على إنجاز عملنا في الوقت المناسب.

السيد العوني (تونس): يشرفني أن أدلي بالبيان التالي بالنيابة عن مجموعة الدول العربية.

تود المجموعة العربية بداية الإعراب عن خالص التهنية بمناسبة توليكم مهام رئاسة أعمال هيئة نزع السلاح لهذا العام. كما نقدم خالص التهاني لكل من جامايكا وبلجيكا لتوليتهما رئاسة الفريقين العاملين المنبثقين عن الهيئة. وتؤكد المجموعة تعاونها معكم ومع أعضاء المكتب ورئيسي الفريقين العاملين للسعي نحو إنجاح هذه الدورة والبناء على التقدم الذي شهدته الدورة الماضية للهيئة متمثلا في اعتماد توصيات موضوعية لأول مرة منذ عام ١٩٩٩، خاصة في ضوء تأكيد المجموعة لمحورية هيئة نزع السلاح كمحفل أممي يمثل جزءا لا يتجزأ من آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح ويهدف للتشاور حول موضوعات نزع السلاح وفقا لولاية الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح عام ١٩٧٨.

وترحب المجموعة بالقرار الذي تم اعتماده في مؤتمر نزع السلاح بإنشاء هيئات فرعية لمناقشة عدد من الموضوعات. وتأمل في أن يقود هذا القرار لإعادة إحياء مؤتمر نزع السلاح وإخراجه من الجمود المستمر لعدة عقود باعتباره المحفل التفاوضي الوحيد لنزع السلاح في إطار الآلية ذات الصلة بالأمم المتحدة.

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1809123 (A)

المعاهدة، والحفاظ على استدامتها ومصداقيتها. مما يدفعنا لمطالبة هذه الدول بالتوقف الفوري عن المعايير المزدوجة التي تتبعها للدفاع عن مواقف ومصالح إسرائيل على حساب الأمن الإقليمي والدولي. ونؤكد مجدداً أن مسؤولية إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية هي مسؤولية جماعية على الصعيد الدولي وقد تحملت المجموعة العربية نصيبها ويتبقى التزام الأطراف الأخرى بذلك وإلا تعرضت مصداقية واستدامة معاهدة عدم الانتشار لتهديدات خطيرة لاستدامتها بما يهدد استقرار منظومة نزع السلاح والأمن الدولي عموماً.

إن فشل مؤتمر مراجعة المعاهدة الأخير لعام ٢٠١٥ وعدم وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها في مجال نزع السلاح النووي يضعان المجتمع الدولي أمام مسؤولية مضاعفة لمسارعة الخطى نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وقد شهد عام ٢٠١٧ تطوراً تاريخياً غير مسبوق - متمثلاً في التوصل إلى أول صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية لما يرسى، إلى جانب الالتزام القانوني المترتب على أطرافه، مصدراً عرفياً جديداً للقانون الدولي المنظم لمجال نزع السلاح النووي، ويضع الأسلحة النووية في مكانتها المنطقية كأسلحة غير إنسانية تتعارض حيازتها واستخدامها أو حتى التهديد باستخدامها مع أبسط قواعد القانون الإنساني الدولي، إلى جانب ما تمثله من تهديد مباشر للسلم والأمن الدوليين. وتتعهد دول المجموعة العربية بمواصلة مساهمتها الإيجابية في الجهود الدولية نحو نزع السلاح النووي تنفيذاً لالتزاماتها في سياق مختلف المعاهدات والقرارات الدولية ذات الصلة وفي جميع المحافل المتعددة الأطراف.

وتتطلع الدول العربية لأن تسهم مناقشات هيئة نزع السلاح في دفع الجهود الحالية لإنجاح مؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠، الذي يتزامن موعد عقده تقريبا مع نفس توقيت انتهاء الدورة الحالية للهيئة. وكذلك في إعطاء إشارات إيجابية تسهم في توصل المؤتمر المقبل الرفيع المستوى

وتشدد المجموعة على أن إحلال السلام والأمن والاستقرار في العالم لا يمكن أن يتحقق مع وجود الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. مما يحتم تخليص البشرية من تلك الأسلحة بشكل لا رجعة فيه وتحت رقابة وتحقق دوليين. وتسخير الإمكانيات المادية والبشرية الهائلة المخصصة لهذه الأسلحة غير الإنسانية من أجل التنمية، خاصة في المرحلة الدقيقة التي يمر بها العالم حالياً متمثلة في تزايد مستويات التوتر وانتشار النزاعات المسلحة على المستويين الإقليمي والدولي.

وتؤكد المجموعة قلقها البالغ نتيجة استمرار الإخفاق في تحقيق تقدم ملموس على صعيد نزع السلاح النووي. والفشل المتكرر في الالتزام بتنفيذ المقرر الثاني الصادر عن مؤتمر تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥ وكذلك الخطوات الـ ١٣ الصادرة عن مؤتمر استعراض عام ٢٠٠٠ بالإضافة إلى ما تضمنته التوصيات والإجراءات المعتمدة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ في هذا الصدد

حيث تتصل الدول النووية بكل وضوح من وضع أي أطر زمنية محددة لتنفيذ الالتزامات الدولية الخاصة للتخلص من الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، وفي ظل عدم تنفيذ النتائج التوافقية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠، فإن المجموعة العربية سعت، خلال مؤتمر الاستعراض الأخير عام ٢٠١٥، للخروج من حالة الجمود الحالية بطرح جديد. تم عرضه ضمن ورقة العمل العربية التي أبدتها أيضاً حركة بلدان عدم الانحياز. إلا أن تلك المقاربة الإيجابية من جانبنا قوبلت بقرار مخيب للأمل من جانب ثلاث دول، منهن دولتان نوويتان وديعتان للمعاهدة.

لكسر توافق الآراء الدولي، وعرقلة خروج المؤتمر بوثيقة ختامية للحيلولة دون اعتماد إجراءات عملية نحو تنفيذ قرار ١٩٩٥ الخاص بالشرق الأوسط. مما يضع علامات استفهام حقيقية حول جدية تلك الدول لبلوغ أهداف المعاهدة وتنفيذ الالتزامات القانونية والسياسية والأدبية الخاصة بتحقيق عالمية

العربية ضرورة اتساق أية نتائج قد تعتمدها الهيئة تحت هذا البند مع المبادئ الرئيسية التالية:

أولاً، إن الفضاء الخارجي يعتبر ملكية عامة وإرثاً مشتركاً للإنسانية، ومن ثم فإن كافة الأنشطة البشرية في الفضاء الخارجي يجب أن يتم تناولها في مختلف الأطر المعنية في الأمم المتحدة بهدف ضمان الشمولية والعالمية وعدم التمييز وإعمال قاعدة التوافق الدولي.

ثانياً، أن أي جهد لتقنين وتنظيم استخدام الفضاء الخارجي يجب أن يهدف لتعزيز توظيف الفضاء الخارجي لصالح جميع دول وشعوب العالم. وبالتالي ينبغي ألا ينتقض ذلك من الحق الأصيل لكل دولة في استخدام الفضاء الخارجي في غير أغراض التسلح.

ثالثاً، الالتزام بإبقاء الفضاء الخارجي مجالاً خالياً من النزاعات أو الحروب والتسلح والعمل على التوصل إلى صك قانوني ملزم، عالمي العضوية، وقابل للتحقيق في هذا الشأن. وبالتالي، ضرورة منع وضع أو نشر أسلحة لأي غرض دفاعي أو هجومي في الفضاء الخارجي. وكذلك منع أي سباق تسلح محتمل في الفضاء الخارجي أو استهداف للأجسام في هذا الفضاء.

رابعاً، التأكيد على ضرورة العمل على تعزيز الإتاحة التامة للتبادل التكنولوجي في مجال الفضاء الخارجي، من خلال تقديم التعاون الفني والمساعدات التقنية وبناء القدرات ذات الصلة في الدول النامية.

ختاماً، فإن المجموعة العربية تتمنى أن تتمخض الدورة الحالية لهيئة نزع السلاح عن توصيات متكاملة ومتوازنة، تسهم في إعادة إحياء جهود نزع السلاح على مستوى العالم. وتتعهد مجدداً بدعم جهودكم في هذا الشأن.

لنزع السلاح النووي الذي سيعقد في أيار/مايو ٢٠١٨، لنتائج مرضية تقود لإعادة جسر الفجوة المتزايدة في الثقة فيما بين الدول النووية وغير النووية، وتطمين الدول غير النووية بأن هناك نوايا حقيقية للوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية وتطبيق منظور شامل تجاه نزع السلاح النووي خلال إطار زمني ملزم ومتفق عليه.

لقد انضمت جميع الدول العربية إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأخضعت كافة منشآتها النووية لنظام لضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو ما لم تقم به إسرائيل حتى الآن رغم كل المطالبات والقرارات الأمية في هذا الصدد. وتؤكد المجموعة العربية في هذا السياق أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط يمثل الركيزة الرابعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا يقل أهمية عن الركائز الثلاث الأخرى للمعاهدة.

ومنذ عام ١٩٩٥، وحتى هذه اللحظة لم نلاحظ أي تقدم ملموس فيما يتعلق بذلك الالتزام، بالرغم من أن ذلك القرار كان جزءاً لا يتجزأ من صفقة عام ١٩٩٥ التي تضمنت في ذات الوقت مقرر المد اللاهائي للمعاهدة عام ١٩٩٥ والذي يتساوى في وضعه القانوني مع قرار الشرق الأوسط. أي أن عدم تنفيذ أحد ركائز هذه الصفقة يضع باقي الركائز محل تساؤل من الناحية القانونية. وتتطلع الدول العربية لخروج الدورة الحالية للهيئة بتوصيات ونتائج واضحة تحت البند الخاص بنزع السلاح النووي. وهو ما يتوقف على توفر الإرادة السياسية للدول الحائزة للأسلحة النووية، التي تعمدت إعاقه صدور توصيات في هذا الشأن لعدة عقود، بالرغم من الطابع التشاوري لهذا المحفل.

ترحب المجموعة العربية بإدراج بند خاص بتوصيات تتعلق ببناء الثقة في مجال منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في جدول أعمال هذه الدورة. وفي هذا السياق، تؤكد المجموعة

شأنه شأن وفود أخرى كثيرة، إبراز أن الضمانة الوحيدة ضد الأسلحة النووية تكمن في القضاء التام عليها من أجل تحقيق عالم خال من الخطر النووي.

ونعتمد هذه الفرصة لنؤكد مرة أخرى على الحاجة الجهود الجماعية لإضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وكفالة الامتثال بطريقة متوازنة وشاملة لكل من ركائزها الثلاث. وفي هذا الصدد، يؤكد وفد بلدي مجددا الحق المشروع في إجراء بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية.

ومن ناحية أخرى، نلاحظ مع القلق الشديد، كما لاحظ العديد من الدول الأعضاء الأخرى، الافتقار الواضح لإحراز تقدم في عملية مفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، وبخاصة فيما يتعلق بتنفيذ التدابير الـ ١٣ التي تهدف إلى تحقيق نزع السلاح النووي المتفق عليه في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ وخطة العمل التي اعتمدها مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠. يؤكد وفد بلدي من جديد أنه يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية، على وجه الخصوص، أن تمتثل امتثالا كاملا لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، وتحديدًا الأحكام المتعلقة بأهداف نزع السلاح النووي. ويود وفد بلدي أن يؤكد للدول للأعضاء على أن بلدي الجزائر، تتطلع إلى المشاركة الكاملة في العملية التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠، وتحث جميع الدول الأطراف اغتنام هذه الفرصة لتحقيق أهداف نزع السلاح النووي.

ويكرر وفد بلدي الإعراب عن قلق بلدي العميق إزاء العواقب الإنسانية الكارثية الناجمة عن تفجير سلاح من الأسلحة نووي. وبهذا الاقتناع الراسخ، أيدت الجزائر التعهد الإنساني وستشارك في جهوده لوصم الأسلحة النووية وحظرها وإزالتها. واستنادا إلى هذا الاعتقاد الراسخ، تعتبر الجزائر، التي

السيد بوقدوم (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسة لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح في دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨. ويؤكد وفد بلدي لكم، كامل دعمه وتعاون. كما أتقدم بالتهنئة لنواب الرئيس ورئيسي الفريقين العاملين - جامايكا وبلجيكا.

ويؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بها كل من ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/CN.10/PV.369)، وممثل تونس باسم مجموعة الدول العربية.

وتعلق الجزائر أهمية قصوى على نزع السلاح العام الكامل كوسيلة لضمان السلم الدولي. ونؤكد مجددا التزامنا المستمر بالدبلوماسية المتعددة الأطراف باعتبارها المبدأ الأساسي للمفاوضات في مجال نزع السلاح.

وفي هذا السياق، يؤكد وفد بلدي من جديد على الدور المركزي للأمم المتحدة بوصفها منتدى عالميا متعدد الأطراف لمعالجة مسائل نزع السلاح، وكذلك على أهمية ومحورية هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. ونشدد على الأهمية البالغة لهذه الدورة، التي تأتي في نهاية الدورة الحالية. ومن المتوقع أن تعتمد الهيئة توصيات بشأن البندين الموضوعيين لجدول أعمالها. وفي هذا الصدد، فإننا نتوقع وفائها بولايتها وتحقيق نتائج مفيدة من أجل النهوض بنزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي. وتحقيقاً لهذه الغاية، يدعو وفد بلدي جميع الدول الأعضاء إلى إظهار الإرادة السياسية والمرونة اللازمتين لتمكين الهيئة من التوصل إلى اتفاق بشأن توصيات موضوعية إلى الجمعية العامة.

بوصف الجزائر دولة طرفا في المعاهدات الرئيسية المتعلقة بالأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، يؤمن وفد بلدي إيماننا قويا بأن نزع السلاح النووي لا يزال أولويتها الأولى، ويكرر الإعراب عن القلق العميق حيال وجود الأسلحة النووية واحتمال استخدامها أو التهديد باستخدامها. يود وفد بلدي،

رغم اعتماد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتمديد غير المحدد للقرار الصادر عام ١٩٩٥ المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في هذه المنطقة. يؤكد وفد بلدي من جديد أن قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط يظل ساريا ويشدد على التزامه القوي بالتنفيذ الكامل للقرار.

يشدد وفد بلدي على وجهة نظر بلدي القوية المتمثلة في وجوب استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، باعتباره إرثاً مشتركاً للبشرية جمعاء، للأغراض السلمية حصراً، ولصالح جميع البلدان، بصرف النظر عن مستوى تطورها الاقتصادي والعلمي. وما زال يساورنا بالغ القلق إزاء التطورات المتصلة بسباق التسلح في الفضاء الخارجي. ويعاني النظام القانوني القائم المتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من أوجه قصور، وبالتالي من الضروري العمل على تكثيف الجهود. وفي هذا السياق، يكرر وفد بلدي الدعوة إلى بدء مفاوضات صك دولي ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وما زال هذا الأمر يمثل أولوية.

ويمكن أن يؤدي تسليح الفضاء الخارجي إلى سباق للتسلح. بالإضافة إلى ذلك، فإن تطوير ووضع المنظومات المضادة للقذائف التسيارية في الفضاء سيكون له أثر سلبي على الأمن. وفي هذا السياق، ترحب الجزائر باتخاذ القرار ٧٢/٢٥٠، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام إنشاء فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة للنظر في العناصر الجوهرية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وتقديم توصيات بشأنها.

أخيراً، يرحب وفد بلدي بالنجاح الذي أحرزه الفريق العامل المعني بالأسلحة التقليدية في العام الماضي. ونأمل أن تحرز هيئة نزع السلاح تقدماً كافياً خلال هذه الدورة من أجل اعتماد توصيات مجدية. ونتطلع إلى المشاركة الإيجابية من جانب الدول

كانت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ من أوائل البلدان التي وقعت معاهدة حظر الأسلحة النووية، أن هذه المعاهدة التاريخية تشكل خطوة ضرورية على طريق نزع الشرعية عن الأسلحة النووية وإيجاد مسارات صوب القضاء التام عليها. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إليها. وفي هذا الصدد، يعرب وفد بلدي عن التقدير والشكر للدول التي ساهمت في اعتماد هذه المعاهدة التاريخية، وللمجتمع المدني لدوره الحاسم في هذه المبادرة.

ويكرر وفد بلدي أهمية عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز بشأن نزع السلاح النووي، ويشدد على ضرورة البدء المبكر للأعمال التحضيرية الملائمة من أجل ضمان نجاح المؤتمر. ونشدد على أهمية تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية كي يتسنى دخولها حيز النفاذ والإسهام في العملية العالمية لنزع السلاح النووي. كما ندعو الدول المتبقية، ولا سيما الدول المدرجة في المرفق ٢ التي يلزم تصديقها لبدء نفاذ المعاهدة، إلى التصديق عليها دون مزيد من التأخير. ويود وفد بلدي أن يؤكد مرة أخرى على ضرورة إبرام صك ملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

لا يشكّل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية تديراً لبناء الثقة فحسب، بل وخطوة هامة نحو تحقيق أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد على أن الجزائر، التي كانت من بين أوائل البلدان التي صاغت معاهدة بليندا با ووقعتها وصدقت عليها، تدعو بشكل خاص الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم توقع وتصدق بعد على المرفقات ذات الصلة الملحقة بتلك المعاهدة إلى أن تفعل ذلك.

كما ينبغي أن يُتخذ في منطقة الشرق الأوسط المضطربة بمثال معاهدة بليندا با وغيرها من المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، يعرب وفد بلدي عن أسفه العميق لأن هذه المنطقة من العالم ما تزال تُمنع وتُحرّم من التمتع بمركز كهذا

إن كوستاريكا بلد ملتزم بنزع السلاح، وبوصفنا كذلك، فإننا نتوقع أن يتم إحراز تقدم هام في جميع المحافل ذات الصلة بنزع السلاح. ونرحب بالمؤتمر الدولي الرفيع المستوى المقبل بشأن نزع السلاح النووي، الذي سيعقد في أيار/مايو. ونحث جميع الدول على المشاركة في المؤتمر من أجل مواصلة توحيد الجهود والالتزامات من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

إن عدم انتشار الأسلحة النووية هو على نفس درجة أهمية نزع السلاح النووي. فكلاهما أساسي لتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تنفيذاً فعالاً. ونعتقد أن معاهدة حظر الأسلحة النووية تُعدّ مكّلة وستُسهم بشكل حاسم في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بهدف القضاء التام على أسلحة الدمار الشامل. ونرى أنه من المهم بصفة خاصة تعزيز هذه الصكوك وضمان تنفيذها. وإننا ندرك الأهمية التي لاجدال فيها التي تكتسيها معاهدة عدم الانتشار بالنسبة للنظام العالمي لعدم الانتشار، وتماشياً مع المادة السادسة، من الضروري تحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي. فهو عنصر هام لتطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية.

وإننا نأسف لعدم التوصل إلى توافق في الآراء خلال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥. ونحث جميع الدول على المشاركة البناءة في الأعمال التحضيرية لمؤتمر عام ٢٠٢٠، وعلى التحلي بالإرادة السياسية لضمان نتيجة ملموسة وطموحة.

إن وجود الأسلحة النووية يؤدي إلى زيادة التوترات وعدم الثقة ويُعرّض البشرية إلى تهديد مستمر. ولم يُسجل حتى الآن إلا تقدم ضئيل في مجال خفض المخزونات الموجودة من الأسلحة النووية، فيما لا تزال تُستثمر موارد وفيرة لتطوير الأسلحة النووية وتحديثها. ومن الضروري وقف الاستثمار غير المتناسب في تحديث هذه الأسلحة وتمديد مدة صلاحيتها واستمرار التجارب النووية غير المسؤولة. ولطالما كان الهدف الرئيسي من أعمالنا

الأعضاء خلال مداولاتنا، مع توفر الإرادة السياسية والمرونة اللازمين لتمكين هيئة نزع السلاح من اختتام دورتها بنجاح.

السيد كاسترو كوردوبا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية):
أودأن أهنئ أعضاء المكتب على انتخابهم لإدارة أعمال هيئة نزع السلاح. ويمكنهم الاعتماد على الدعم الكامل من وفد بلدي في ممارسة مهامهم. ونتقدم بالتهنئة لرئيسي الفريقين العاملين أثناء هذه الدورة، ونعرب عن دعمنا لهم.

إن نزع السلاح النووي هو هدف يرنو المجتمع الدولي إلى تحقيقه منذ أن اتضحت العواقب الإنسانية المروعة والخطر الذي تشكله الأسلحة النووية. إننا نعيش في عالم غارق في جو من عدم الاستقرار والتهديدات اليومية للسلم والأمن الدوليين. ولهذا السبب، نشيد باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي تحظر الأسلحة النووية بشكل قاطع في القانون الدولي، بما في ذلك استخدامها والتهديد باستخدامها. ويؤدي هذا الحظر دوراً أساسياً في إزالة على هذه الأسلحة بصوره شفافة ولا رجعه فيها وشفافة ويمكن التحقق منها.

لا بد لجميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تلغي ما يشير إلى هذه الأسلحة في عقائدها وسياساتها الأمنية واستراتيجياتها العسكرية. وإننا شاهدون، ولا سيما في الأسابيع الأخيرة في مجال نزع السلاح النووي، على أن التقاعس عن العمل ليس خياراً. فالحفاظ على الوضع الراهن لن يعرضنا إلا إلى حالات أمنية دولية متزايدة الخطورة. ولذلك تتخذ كوستاريكا خطوات لضمان سرعة التصديق على المعاهدة، كدليل على التزامها بتعزيز القواعد القانونية والسياسية لمكافحة الأسلحة النووية وصوب نزع الشرعية عن استخدام تلك الأسلحة. قد صدّقت سبعة بلدان على المعاهدة، ونحن مقتنعون بأنها ستحتظى قريباً بالتصديقات الـ ٥٠ اللازمة لدخولها حيز النفاذ، بغية إضفاء الطابع العالمي عليها.

ويجب أن تغتنم هيئة نزع السلاح هذه الفرصة كي تستعيد أهميتها على صعيد هيكل نزع السلاح. وقد كان اعتمادها لتوصيات موضوعية بشأن تدابير عملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية في الدورة السابقة بالفعل خطوة صوب تحقيق هذه الغاية. ويجب أن نستفيد من تجدد هذا العزم حتى نواصل إحراز التقدم لتحقيق نتائج إيجابية. ثمة العديد من الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وعلينا أن نستفيد من جميع المحافل للتصدي لها. ولذلك، فإننا ندعو إلى التحلي بالإرادة السياسية اللازمة بحيث تتمكن هيئة نزع السلاح من الإسهام في تحقيق هذا الهدف، ويمكن أن تُفضي مداولاتنا خلال هذه الأسابيع الثلاثة إلى توصيات موضوعية بشأن تلك المسائل الهامة.

وأود أن أكرر التأكيد على مشاركة وفد بلدي على نحو بناء خلال هذه العملية.

السيد برافاكو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود، باسم وفد الولايات المتحدة، أن أهنيئكم، سيدتي، وأهنئ حكومة أستراليا على انتخابكم لرئاسة هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح في دورتها لعام ٢٠١٨. ويمكنكم أن تعولوا على دعم وفد بلدي الكامل وأنتم تديرون أعمال الهيئة. كما نهنئ سائر أعضاء المكتب لهذا العام على انتخابهم، ونعرب عن تقديرنا لنائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح على العرض الذي قدمه هذا الصباح (انظر A/CN.10/PV.369).

وكما توضحه كل من استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة، واستراتيجية الدفاع الوطني واستعراض الوضع النووي، فإن عودة تنافس القوى العظمى عامل رئيسي في صياغة سياسة الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى توسيع قدراتهما النووية، تسعى روسيا والصين إلى إعادة تشكيل النظام الدولي الذي عقب الحرب العالمية الثانية بسبل تناقض قيم الولايات المتحدة ومصالحها. ويركز وضعنا النووي والدفاعي على تحديد السياسات والاستراتيجيات والقدرات اللازمة لحماية الولايات

هو ذاته؛ فالهدف الأخلاقي من نزع السلاح النووي هو ضمان ألا تواجه البشرية أبداً العواقب الكارثية المترتبة على استعمال الأسلحة النووية أو خطر انفجار عرضي أو متعمد.

إن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ أمر في غاية الأهمية. وإننا ندعو مجدداً الدول التي لم تصدق عليها بعد، ولا سيما الدول الثماني المدرجة في المرفق ٢ الحائزة للأسلحة النووية، إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. ومن واجبنا التصدي لعدم الامتثال للالتزامات الدولية وتشجيع الشفافية وتنفيذ الصكوك القائمة.

والواقع هو أن اعتمادنا على تكنولوجيا الفضاء والمعلومات يزيد كل يوم. وهذا يتطلب منا أن نعمل معا لمواجهة المخاطر التي تهدد استدامة أنشطة الفضاء الخارجي وأمنها. ولهذا السبب ثمة حاجة إلى وضع تدابير لبناء الثقة. وتماشيا مع التوصيات التي قدمها فريق الخبراء الحكوميين في تقريره، ينبغي إدراج تبادل المعلومات بشأن السياسات الوطنية في مجال الفضاء، مثل الإنفاق العسكري، وبشأن أنشطة الفضاء الخارجي. ويجب علينا أن نشجع تدابير بناء الثقة للتأكيد على مصلحتنا المشتركة في تعزيز استكشاف الفضاء الخارجي بقدر أكبر واستخدامه في الأغراض السلمية لما فيه خير جميع الدول ومصلحتها.

وتتسق جميع هذه الجهود مع الإطار الدولي القانوني الراهن بشأن أنشطة الفضاء الخارجي. وإننا نؤيد بدء المفاوضات بشأن وضع صك ملزم قانوناً لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وأعمال فريق الخبراء الحكوميين للتفاوض بشأن وضع معاهدة. ويعتقد بلدي أيضاً أنه من الضروري تشجيع التعاون الدولي فيما بين الدول التي أعدت برامج فضائية وتلك التي لم تفعل، ولا سيما في مجال استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، على أساس أن ذلك سيعود بالنفع على جميع الدول.

إصابة خطيرة لثلاثة أشخاص، من بينهم شرطي. وسنواصل الوقوف إلى جانب بريطانيا العظمى والتضامن المطلق معها. وخلال الأسبوع الماضي، اتخذ ٢٩ بلدا جنبا إلى جنب مع منظمة حلف شمال الأطلسي إجراء منسقاً هاما فضح سلوك روسيا الخطير وغير المقبول والمزعزع للاستقرار.

فنحن نتغاضى عن التحديات الأمنية معرضين بذلك أنفسنا للخطر. ويجب علينا أن نرى العالم كما هو فحسب. وندعو جميع الدول إلى مضاعفة جهودها الجماعية الرامية إلى التصدي للتهديدات الحقيقية والمتزايدة التي أدت إلى تدهور البيئة الأمنية العالمية.

وأود أن أنتقل الآن إلى الفريق العامل الأول، وأن أعرب عن أطيب تمنياتي للسيدة ديدري ميلز، نائبة الممثل الدائم لجامايكا، على انتخابها لرئاسة تلك الهيئة الهامة التي عهد إليها بمهمة وضع توصيات بشأن هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. ولم تتغير صياغة بند جدول أعمال الفريق العامل منذ سنوات عديدة، ومع ذلك، فلا يزال يتعين عليه التوصل إلى نتيجة بتوافق الآراء. وبالرغم من أننا بذلنا أفضل جهودنا، فإن الحقيقة هي أن الأولويات والتوقعات غير المتناسبة فيما يبدو قد منعت الهيئة من إحراز أي تقدم بشأن هذا الموضوع. وما لم نتمكن من إعادة التركيز على مصالحنا المشتركة، فإن من المرجح ألا يكون أداؤنا أفضل في دورة ٢٠١٨ - ٢٠٢٠.

وأولا في تعزيز خطاب أكثر جدوى في مجال نزع السلاح، شرعنا في بلورة نهج جديد يأخذ في الاعتبار تفاقم الظروف الجغرافية السياسية وتعقيداتها اليوم ويسعى إلى معالجتها. وندعو ذلك نهج "تهيئة الظروف من أجل نزع السلاح النووي". وهذه الهيئة محفل مثالي للإسهام في حوار بناء بشأن وضع التدابير التي قد تكون فعالة في تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق المزيد من التقدم صوب هدف نزع السلاح النووي. وندعو جميع الدول

المتحدة وحلفائها وشركائها في ظل البيئة الراهنة الآخذة في التدهور والحفوفة بالمخاطر.

وبعد أكثر من ٧٠ عاما عقب الحرب العالمية الثانية، تسعى الولايات المتحدة وحلفاؤها وشركاؤها إلى المحافظة على المؤسسات والتقاليد الديمقراطية والدفاع عنها ضد العدوان المحدث بها في أوروبا وآسيا وسائر أنحاء العالم. إن فعالية الردع النووي الموسع الذي تمارسه الولايات المتحدة تؤدي دورا حاسما في إطار هذا الجهد من خلال ضمان أمن الحلفاء والشركاء، والاستقرار الدولي وعدم الانتشار النووي.

وفي أماكن أبعد، تواصل كوريا الشمالية برامجها النووية وبرامج القذائف التسيارية المحظورة التي تزعزع بحكم طبيعتها استقرار أقطار عديدة من العالم وتهددها. وتواصل إيران برامجها الخاصة بالقذائف وأنشطتها المزعزعة للاستقرار في الشرق الأوسط. وكما ذكر الرئيس ترامب عند إعلان استراتيجيتنا لجنوب آسيا في آب/أغسطس من العام الماضي قائلاً:

"علينا منع الأسلحة والمواد النووية من الوقوع في أيدي الإرهابيين حتى لا تستخدم ضدنا، بل في أي مكان آخر في العالم".

كما شهدت السنوات الأخيرة زيادة في استخدام الدول والجهات من غير الدول للأسلحة الكيميائية، في أغلب الأحيان في سورية والآن في سالزبوري في الشهر الماضي تحديدا بعد استخدام غاز مؤثر في الأعصاب للمرة الأولى على الإطلاق في تاريخ أوروبا.

وتعتقد الولايات المتحدة أن روسيا مسؤولة عن الهجوم الذي وقع في المملكة المتحدة باستخدام عامل مؤثر على الأعصاب بغرض الاستخدام العسكري، إما عن طريق استخدامه بصورة متعمدة أو بسبب فشلها في تأمين مخزوناتنا من ذلك العامل، مما عرّض للخطر أرواح عدد لا يحصى من الأبرياء وأسفر عن

وستواصل الولايات المتحدة التركيز على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف لتحقيق الشفافية وبناء الثقة من أجل تشجيع الإجراءات المسؤولة في الفضاء الخارجي، بدلا من الانخراط في مفاوضات طويلة ولا جدوى لها لإبرام صك ملزم قانونا.

وقد نفذت الولايات المتحدة بالفعل عددا من الأنشطة التي تتسق مع توصيات فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفاءة الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي، بتوافق الآراء في عام ٢٠١٣ (انظر A/68/189)، وستقدم الولايات المتحدة خلال مداولتنا في الأسابيع القليلة المقبلة آراءها بشأن تلك الإنجازات. وعملا بخمس قرارات صادرة عن الجمعية العامة، تشجعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المعنية بالاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، ومؤتمر نزع السلاح، فضلا عن هذه الهيئة، لاستعراض وتنفيذ التدابير المقترحة لكفاءة الشفافية وبناء الثقة الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين إلى أقصى حد ممكن. ونتطلع إلى الإسهام في أعمال الهيئة فيما يتعلق بهذا الموضوع.

وأخيرا، فإن تمكن هيئة نزع السلاح من التوصل إلى توصيات بتوافق الآراء بشأن بند الأسلحة التقليدية في العام الماضي دليل واضح على أن بوسع الآلية القائمة المتعددة الأطراف لنزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، والمستندة إلى توافق الآراء أيضا، أن تحقق النتائج متى تواءمت مصالح الدول. وقد مفتاح نجاحنا في عام ٢٠١٧ هو أنه، للمرة الأولى منذ سنوات، لم تعرقل أي دولة من الدول الأعضاء التوصل إلى اتفاق بتوافق الآراء في الفريق العامل المعني بالأسلحة التقليدية بسبب عدم توافق الآراء في الفريق العامل المعني بالأسلحة النووية. وينبغي أن تتعهد الدول الأعضاء بمواصلة هذه الممارسة بوصفها إسهاما في تحسين فعالية الهيئة. ومن جانبها، ستبذل الولايات المتحدة كل ما في وسعها لتعزيز نجاح دورة هيئة نزع السلاح هذا العام وما بعده.

إلى مشاركتنا في وضع مسار جديد للمضي قدما - مسار يساعدنا على إحراز تقدم تدريجي معا نحو تخفيف حدة التوتر وتعزيز الثقة بين الدول من أجل تيسير نزع السلاح. ونتطلع إلى مناقشة تهيئة الظروف اللازمة لإحراز مزيد من التقدم في إطار الفريق العامل الأول خلال الدورة القادمة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، التي ستبدأ في ٢٣ نيسان/أبريل، في جنيف.

ونحنى أيضا نائب الممثل الدائم لبلجيكا، السفير جيروين كورمان، على انتخابه لرئاسة الفريق العامل الثاني المعني بتدابير كفاءة الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي. وإن من دواعي سرور الولايات المتحدة أنها اضطلعت بدورها في إضافة هذه المسألة الهامة إلى دورة هيئة نزع السلاح ٢٠١٨ - ٢٠٢٠. ولا تعود المنظومات الفضائية بالنفع على مستعمليها ومالكها ومشغليها المباشرين فحسب، بل هي مفيدة أيضا للاقتصاد العالمي والبيئة الأمنية، فضلا عنفرادى الدول والمجتمعات. وعلينا أن نعمل لضمان استمرار نجاح هذه الأنشطة المفيدة.

إن للفضاء الخارجي أيضا دورا هاما في صون السلم والأمن الدوليين. وتواصل الكثير من البلدان شراء السواتل لدعم أنشطتها العسكرية. ويمكن استخدام المنظومات الفضائية الأخرى لرصد الامتثال للاتفاقات الدولية لتحديد الأسلحة. ومما يؤسف له أن بعض البلدان تعتقد أن قدرتها على مهاجمة الموجودات الفضائية يعطيها ميزة غير متكافئة، ونتيجة لذلك فهي تسعى إلى تطوير مجموعة من الأسلحة المضادة للسواتل. وفي حين تفضل الولايات المتحدة الحفاظ على مجال الفضاء خاليا من النزاعات، فإننا سنواجه ونتغلب على أي تحد قد ينشأ. وفي ذلك الصدد، تدعو استراتيجية الفضاء الجديدة للولايات المتحدة إلى حماية مصالحنا الحيوية في الفضاء وتعزيز سلامة أنشطة الفضاء الخارجي واستقرارها واستدامتها.

مؤتمر نزع السلاح. وعلاوة على ذلك، فإن زيادة الشفافية فيما يتعلق بالترسانات النووية أمر هام، نظرا لأن التحقق من نزع السلاح النووي الذي لا رجعة فيه يتطلب الشفافية.

ويواجه المجتمع الدولي توترا متزايدا في البيئة الأمنية. وتشكل البرامج النووية وبرامج القذائف لكوريا الشمالية تهديدا خطيرا ووشيكاً وغير مسبوق للمجتمع الدولي بأسره، ويجب عليه أن يؤكد رفضه مجددا لحيازة كوريا الشمالية للأسلحة النووية. وبالرغم من انخراط كوريا الشمالية مؤخرا في الحوار والمضي صوب تحقيق نزع السلاح النووي، يجب علينا أن نحكم على نواياها على أساس أفعالها وليس على ما نأمل أن تفعله. وعلينا أن نكفل تحويل أقوال كوريا الشمالية إلى إجراءات ملموسة نحو تحقيق الهدف المتمثل في تفكيك أسلحة كوريا الشمالية النووية وقذائفها. وتؤكد اليابان مجددا أنه ينبغي استمرار الحملة لممارسة أقصى ضغط ممكن إلى أن تغير كوريا الشمالية مسارها وتتخذ إجراءات حاسمة لا رجعة فيها لنزع أسلحتها النووية. وفي ذلك الصدد، تدعو اليابان إلى التعاون والوحدة في صفوف المجتمع الدولي.

ولأن اليابان هي البلد الوحيد الذي عانى من التفجيرات الذرية في سنوات الحرب، فإنها تقف في الخط الأمامي لدعاة نزع السلاح وعدم الانتشار النووي في سعينا المشترك إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

نرى أنه يجب تعزيز نزع السلاح النووي على أساس أمرين: فهم واضح للآثار الإنسانية المترتبة على استخدام الأسلحة النووية وتقييم موضوعي لواقع الحالة الأمنية. وكأساس لتعزيز تدابير ملموسة وعملية لنزع السلاح النووي استنادا إلى هذين التفاهمين، من الضروري الحفاظ على نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيزه. وفي هذا الصدد، يتعين على جميع الدول الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك الدول

السيد أميا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بداية، وبالنيابة عن وفد اليابان، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وحكومة أستراليا على توليكم رئاسة هيئة نزع السلاح. وأود أيضا أن أهنئ أعضاء مكتب الهيئة المنتخبين حديثا. وأؤكد لكم وللمكتب دعم وفد بلدي وتعاون الكاملين.

في العام الماضي، اعتمدت هيئة نزع السلاح بنجاح التوصيات المتعلقة بالتدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية بتوافق الآراء، فكسرت بذلك الجمود الذي استمر لمدة ١٧ عاما. وترحب اليابان بهذا التطور الإيجابي، وتكرر الإعراب عن أملها في أن تتمكن جميعا من العمل معا لإيجاد سبيل لمواصلة تنشيط هيئة نزع السلاح التي كانت ذات يوم الهيئة التداولية الرائدة في ميدان نزع السلاح في إطار الأمم المتحدة. وستواصل اليابان المشاركة النشطة في أعمال الهيئة، وتتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء الأخرى.

ولتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، ينبغي لنا تعزيز جهود نزع السلاح النووي بمشاركة الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لتلك الأسلحة على السواء، مع الأخذ في الاعتبار التهديدات الأمنية القائمة. وستواصل اليابان الدعوة المستمرة إلى التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإضفاء الطابع العالمي عليها. وندعو أيضا إلى الحفاظ على الوقف الاختياري القائم لتجارب التفجيرات النووية.

وفيما يتعلق بمعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، يحدونا الأمل في أن تسفر المناقشة التي جرت في الاجتماع الرفيع المستوى لفريق الخبراء التحضيري المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، والاجتماع الاستشاري غير الرسمي المفتوح لمشاركة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، عن دفعة جديدة صوب كسر الجمود في مؤتمر نزع السلاح وتمهيد الطريق لبدء مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار

أنشطة الفضاء الخارجي بهدف منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ومن أجل تعزيز أمن واستدامة الفضاء الخارجي، تؤيد اليابان تدابير الشفافية وبناء الثقة غير الملزمة التي يمكن التحقق منها، والتي من الأرجح أن تغطي بقبول وانضمام واسع النطاق داخل المجتمع الدولي. وتؤكد اليابان من جديد أهمية تعزيز سيادة القانون في الفضاء الخارجي، وستواصل العمل مع الدول الأخرى لتحقيق هذه الغاية. وفي هذا الصدد، نكرر تأكيد ضرورة تنفيذ مبادئ السلوك المسؤول لأنشطة الفضاء الخارجي، التي يمكن أن تشكل خطوة هامة في مجال وضع القواعد الدولية. ونشجع على وجه الخصوص، جميع الدول على الامتناع عن أي عمل ينشأ، بشكل مباشر أو غير مباشر، عن تلف أو تدمير الأجسام الفضائية. لذلك نواصل الإعراب عن قلقنا بشأن تطوير قدرات الأسلحة المضادة للسواتل.

وأخيراً وليس آخراً، من المهم بالنسبة لنا العمل معاً بشكل مستمر لتحقيق نتائج بناءة وفقاً للولاية الأصلية للهيئة، لكي يكون لنا أثر إيجابي على آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. وستسعى اليابان لضمان أن تؤدي السنة الأولى من الدورة الثلاثية الحالية إلى نتيجة إيجابية.

السيد خوشرو (إيران) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم سيدتي، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم وانتخابكم. كما أؤكد لكم دعم وتعاون وفد بلدي التام.

وبالمثل، أؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/CN.10/PV.369).

تبدأ دورة هيئة نزع السلاح هذه في وقت نواجه فيه وتيرتين مقلقتين: سباق جديد للتسلح النووي وسباق تحديث الأسلحة النووية. وإذا أردنا أن نمنع هذه الاتجاهات من أن تكون لها آثار ضارة أخرى على السلم والأمن الدوليين، فيجب وضع حد لها.

الحائزة للأسلحة النووية الوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب المادة السادسة، بينما تتعاون على تحقيق عدم الانتشار.

وتظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تشكل حجر الزاوية في النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ومن أجل تعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، من الأهمية بمكان التوصل إلى نتيجة ذات مغزى في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠. وبغية اغتنام كل فرصة، ستبذل اليابان قصارى جهودها لتحقيق هذه الغاية من خلال عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠. وستواصل اليابان، بوصفها عضواً في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، تعزيز التعاون مع الدول ومجموعات الدول الأخرى. وستقدم اليابان إسهامها بناء على التوصيات التي قدمها فريق الشخصيات البارزة المعني بإحراز تقدم هام في نزع السلاح النووي، والمتعلقة بتحقيق تقدم جوهري في مجال نزع السلاح النووي يقوم على إعادة بناء التعاون والثقة فيما بين البلدان من خلال اتباع نهج مختلفة، إلى الدورة الثانية للجنة التحضيرية من أجل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠.

لم تكن أهمية أنشطة الفضاء الخارجي أكبر أبداً مما هي عليه اليوم. لكن ظهرت تحديات خطيرة، مثل كثرة استخدام الفضاء وحجم أكبر من الحطام الفضائي، وتحتاج إلى معالجة عاجلة. وأصبح من الحاسم من أجل رفاه جميع البشر وتطورهم، ضمان سلامة وأمن واستدامة أنشطة الفضاء الخارجي. وتدعم اليابان الجهود وقد عملت بلا كلل للحفاظ على بيئة الفضاء الخارجي. ونعتقد أنه من المهم اتخاذ مبادرات لضمان تحقيق الثقة المتبادلة بين الأطراف الفاعلة في مجال الفضاء، ولا سيما من خلال اتخاذ تدابير الشفافية وبناء الثقة. وفي هذا الصدد، فإننا على استعداد للمشاركة بصورة بناءة في مناقشة إعداد توصيات لتعزيز التنفيذ العملي لتدابير الشفافية وبناء الثقة في

لل بشرية جمعاء، واستخدامه حصراً للأغراض السلمية، فإن منع سباق التسلح فيه أمر لا بد منه، وليس خياراً. وعلى أي حال، ينبغي أن يسترشد عمل الهيئة بالطابع الملح، والأولوية والأهمية القصوى لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

إننا نعلق أهمية كبيرة على هذه المسألة في الشرق الأوسط، حيث أعاقحت حتى الآن الجهود الإقليمية والدولية المستمرة منذ عقود لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، التي اقترحتها إيران في عام ١٩٧٤، بسبب الاعتراض العنيد للنظام الإسرائيلي. لذلك، يتعين أن يشكل إلزام إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بدون أي شرط مسبق وكطرف غير نووي، وإخضاع جميع منشآتها النووية وأنشطتها في إطار نظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، عنصراً هاماً في توصيات الهيئة ذات الصلة.

وإذ أذكر بالدعوة الحازمة للتنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة، من جانب جميع المشاركين فيها، أود التشديد على أنه بالتأكيد ضروري لاستمراريتها. وكما أثبتت وتحققت الوكالة الدولية للطاقة الذرية من ذلك، وأوردته في تقاريرها العشرة المتتالية حتى الآن، فقد نفذت إيران بالكامل جميع التزاماتها المتعلقة بالنشاط النووي بموجب خطة العمل المشتركة الشاملة. ومع ذلك، فإن النهج الحالي غير المسؤول والمدمر لسياسة الولايات المتحدة فيما يتعلق بالخطة، قد شكل تحدياً خطيراً لاستمراريتها.

إن إجراءات الولايات المتحدة المتعارضة مع خطة العمل الشاملة المشتركة نصاً وروحاً ومضموناً، ولا سيما الفقرات ٢٦ و ٢٨ و ٢٩، التي تم الالتزام من خلالها بأن:

”تبذل ... قصارى جهدها بحسن نية لتعهد خطة العمل هذه ولمنع التدخل في تحقيق استفادة إيران بشكل كامل من رفع الجزاءات المحددة في المرفق الثاني.“

ويجب ألا نسمح باستمرار ذلك التهديد الشنيع الناجم عن تلك الأسلحة اللاإنسانية لحياتنا، إلى أجل غير مسمى. ويجب أن نقضي عليها قبل أن تقضي علينا جميعاً. وهذا في الواقع هو مسؤوليتنا الجماعية المرتبطة بأمن كل واحد منا. ومع ذلك، من الواضح أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل مسؤولية خاصة وأهم. وبالإضافة إلى الالتزام القانوني، فإنها تتحمل أيضاً مسؤولية أخلاقية. ولا يمكنها ولا يجب عليها الاستمرار في الإصرار بعناد على مثل هذه الإستراتيجيات الغامضة وغير الواقعية كرادع. ولا يمكنهم تحقيق أمنها على حساب انعدام الأمن عند الآخرين.

ومن الواضح أن عدم امتثال تلك الدول لالتزاماتها وواجباتها القانونية الصريحة بإزالة جميع ترساناتها من الأسلحة النووية يثبت عدم وجود إرادة سياسية حقيقية في الوفاء بالتزاماتها. ويشير البيان الصادر عن دولة معينة من الدول الحائزة للأسلحة النووية بأنها تريد المزيد من الأسلحة النووية لكي تظل مسيطرة تماماً، إلى استمرار هذه السياسات غير المسؤولة للغاية. وبالتالي، نحتاج إلى مضاعفة جهودنا في مواجهة سياسات الهيمنة هذه. وبينما شكل اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في عام ٢٠١٧ خطوة إلى الأمام في هذا الاتجاه، ينبغي لنا مواصلة الدعوة بحزم إلى الشروع مبكراً في مفاوضات مؤتمر نزع السلاح بشأن وضع اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية لحظر حيازتها أو تطويرها أو إنتاجها أو اقتنائها أو اختبارها أو تخزينها أو نقلها أو استخدامها أو التهديد باستخدامها، والدعوة إلى تدميرها.

وفي ظل هذه الخلفية، يتعين أن تركز الجهود خلال الدورة الحالية لهيئة نزع السلاح على اعتماد توصيات بشأن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وينبغي بالطبع استكمال ذلك ببذل جهودنا لمتابعة البند الثاني من جدول أعمال اللجنة، المتعلق بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وإذا أردنا أن نضمن استكشاف الفضاء الخارجي، باعتباره التراث المشترك

وينبغي للمجتمع الدولي ألا يسمح لحكومة الولايات المتحدة بأن تواصل الاستهزاء بخطة العمل الشاملة المشتركة وتقويضها. فهذا ليس في مصلحة تعددية الأطراف. ومنع ذلك الأمر مسؤولية جماعية.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشارك الوفود الأخرى في تهنئتك، سيدي الرئيس، على توليكم منصب رئيس هيئة نزع السلاح في دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨. كما أتقدم بالتهنئة إلى رئيسي الفريقين العاملين على انتخابهما. إن وفد بلدي يتطلع إلى العمل معهما لإنجاح هذه الدورة.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، ونيجيريا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/CN.10/PV.369).

أود أن أدلي ببعض الملاحظات العامة بشأن بندي جدول الأعمال المعروضين علينا، واللذين يتطلع وفد بلدي إلى مناقشتهم بالتفصيل خلال المناقشات المواضيعية. إن جنوب أفريقيا لا تزال ملتزمة بتعددية الأطراف باعتبارها أفضل وسيلة للتعامل مع المسائل التي تؤثر على السلام والأمن الدوليين.

ونعيد تأكيد التزامنا تجاه هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بوصفها المنتدى العالمي والرئيسي الوحيد الشامل للجميع للتداول بشأن المسائل الحاسمة المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وقد قدمت هيئة نزع السلاح في ما مضى إسهامات قيمة في عملنا في مجال نزع السلاح والأمن الدولي، وندعو جميع الوفود إلى إبداء المرونة اللازمة لتمكين هذه الهيئة من الاضطلاع بمسؤولياتها.

ونرحب بالمكاسب التي تحققت خلال دورة عام ٢٠١٧ لهيئة نزع السلاح، التي وافقت بالإجماع على التوصيات المتعلقة بتدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. غير أننا لا نزال

”ويذلل ... قصارى جهودهم لدعم تنفيذ خطة العمل هذه بنجاح، بما في ذلك في بياناتهم العامة“.

”ويمتنع، عن انتهاج أي سياسات تهدف على وجه التحديد إلى التأثير بشكل مباشر وسليبي على تطبيع العلاقات التجارية والاقتصادية مع إيران بما يتعارض مع التزاماتهم بعدم إعاقه تنفيذ خطة العمل هذه بنجاح“.

وكما ذكرنا مرارا وتكرارا، فإن خطة العمل الشاملة المشتركة لا ترتب التزامات على طرف دون الآخر. ومن ثم، فإن تنفيذ إيران لالتزاماتها لا يمكن أن يستمر إلا إذا استمرت جميع الأطراف الأخرى في تنفيذ التزاماتها بصورة كاملة وفعالة من دون قيد أو شرط. ومن الواضح أن إيران ستتردد بشكل متناسب على أي إخلال كبير مستمر بتنفيذ الالتزامات بموجب خطة العمل من جانب أحد المشاركين فيها.

ولا بد من أن أشدد على أنه لا يمكن إعادة التفاوض على خطة العمل الشاملة المشتركة أو تغييرها. والوكالة الدولية للطاقة الذرية هي السلطة الوحيدة التي يمكنها أن تتحقق من التزام إيران بموجب خطة العمل. وتواصل إيران تطبيقها المؤقت للبروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الخاص بها. ووفقا لآخر تقرير صادر عن الوكالة، فإن الوكالة

”أجرت معاينات تكميلية بمقتضى البروتوكول الإضافي لجميع المواقع والأماكن في إيران التي كانت بحاجة إلى زيارتها“.

ويتوقف استمرار هذه الحالة على استمرار التنفيذ غير المشروط لخطة العمل الشاملة المشتركة من جانب الأطراف الأخرى، ولا سيما الولايات المتحدة. ولا يمكن لإيران أن تواصل إنقاذ الخطة بأي ثمن ولن تفعل ذلك. قطعاً، هذا أمر لا يمكن القيام به.

تدابير فعالة تجاه نزع السلاح النووي. وهي لا تنتقص من نظام الضمانات المنشأ بموجب معاهدة عدم الانتشار ولا تضيف إليه، كما إنها لا تحول دون مواصلة تعزيز أي نظام للضمانات أو التدابير الإضافية التي ربما تكون الدول قد التزمت بها بالفعل أو قد تتخذها في المستقبل. وعلى غرار معاهدة عدم الانتشار، فإنه يجب على أي دولة تنضم إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية أن تبرم، على الأقل، اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن تنفذه.

ونعيد التأكيد على أن معاهدة حظر الأسلحة النووية لا تشكل نهاية المطاف بشأن الأسلحة النووية، وإنما هي خطوة حاسمة في تطور النظام الذي سيكون ضروريا لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والمحافظة عليه في نهاية المطاف. ومن الأهمية بمكان أن المعاهدة لا تعطي الأولوية للمصالح الأمنية لدولة واحدة أو عدد قليل من الدول على حساب المصالح الأمنية للمجتمع الدولي ككل، وإنما تقر بأن الأسلحة النووية تشكل تهديدا لجميع الدول وللشعوب كافة في كل مكان.

ويود وفد بلدي أن يعيد التأكيد على أن دعمنا لمعاهدة الحظر لا يمس بتنفيذ الالتزامات القائمة في مجال نزع السلاح النووي، ولا سيما تلك المتفق عليها في سياق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وإذ نقترّب من الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠ في جنيف، لا بد من الاعتراف بأن حيوية وأهمية المعاهدة، باعتبارها أساس نظام عدم الانتشار النووي، تتوقفان على مدى تنفيذ الدول الأطراف لالتزاماتها وتعهدها. ومن غير المقبول أن تعامل الدول الأطراف التزاماتها كما لو كانت قائمة طعام تختار منها ما يروق لها. وندعو جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أن تفي بالتزاماتها وإلى أن تنفذ بأمانة ودون شروط مسبقة جميع الالتزامات المتفق عليها في أعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ دون مزيد من التأخير، بما في ذلك

نشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم بشأن بند جدول الأعمال المتعلق بنزع السلاح النووي منذ عام ١٩٩٩. ويأمل وفد بلدي - وهو أمر في مصلحتنا الجماعية - أن تركز المناقشات والمداولات التي ستجري خلال الأسبوعين القادمين على إرادة سياسية حقيقية وحسن نية وأن نتمكن من إحراز تقدم.

وفيما يتعلق بمسألة نزع السلاح النووي، ينضم وفد بلدي إلى أغلبية الدول الأعضاء التي أعربت عن قلقها البالغ جراء العواقب الإنسانية الكارثية التي ستحل بالبشرية في حالة وقوع تفجير نووي، سواء عن قصد أو جراء حادث. والسبيل الوحيد لضمان إيجاد عالم خال من التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية هو الإزالة التامة لها وتقديم ضمان ملزم قانوناً بعدم إنتاجها مرة أخرى أبداً. ومن دواعي القلق الشديد كذلك استمرار تحديث الترسانات النووية ووسائل إيصالها من قبل بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، في انتهاك صارخ لنص وروح المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتعهدات الرسمية التي قُطعت في المؤتمرات السابقة لاستعراض المعاهدة في هذا الصدد.

ويرحب وفد بلدي بالخطوة الجريئة والإيجابية المتمثلة في اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧. وكانت جنوب أفريقيا من بين أول ٥٠ دولة توقع على المعاهدة عندما فُتح باب التوقيع عليها في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ في نيويورك. وندعو جميع الدول الملتزمة بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، والتي لم توقع ولم تصدق على المعاهدة حتى الآن، إلى أن تفعل ذلك من أجل تيسير بدء نفاذها في وقت مبكر.

إن معاهدة حظر الأسلحة النووية تتماشى تماما مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي تهدف إلى الإسهام في تحقيق الالتزامات الناشئة عن هذه الأخيرة، بما في ذلك الالتزام بموجب المادة السادسة بإجراء مفاوضات بحسن نية بشأن اتخاذ

في الختام، يتطلع وفدي إلى مناقشة أكثر تفصيلاً بشأن البندين خلال المناقشات المواضيعية، ويعرب عن استعداده للمشاركة بحمة في هذه المناقشات والعمل مع جميع الوفود من أجل تحقيق توافق في الآراء خلال هذه الدورة.

أخيراً، نود أن نشكر جميع الوفود على عبارات ورسائل التعازي والتضامن فيما يتعلق بوفاة رمزنا وركيزة كفاحنا ضد الفصل العنصري، ماما ويني ماديكيزيلا مانديلا.

السيد إسكالانتي هاسبون (السلفادور) (تكلم بالإنجليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، سعادة السفير بيرد، على انتخابكم رئيساً للدورة الموضوعية لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح لعام ٢٠١٨. كما نهنئ أعضاء المكتب الآخرين.

إن بلدي يعي أهمية هيئة نزع السلاح بوصفها الهيئة التداولية - وبالتالي العالمية - للجمعية العامة التي تمكن من إجراء مناقشات شاملة بغية النظر في عدد كبير من المسائل في مجال نزع السلاح والخروج بتوصيات بشأن هذه المسائل. وفي هذا الصدد، يسرنا أن نشارك في دورة ٢٠١٨ بهدف التوصل إلى اتفاقات محددة بتوافق الآراء، بما في ذلك توصيات تستند إلى الواقع وتستهدف توفير حلول للتحديات الجديدة والتقليدية في مجال نزع السلاح.

والسلفادور، بوصفها طرفاً في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - وهي معيار سياسي وقانوني ومؤسسي لأكثر من ٥٠ عاماً من إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية - تكرر موقفها المؤيد لنزع السلاح النووي، وتعرب عن معارضتها لتحسين الأسلحة النووية الحالية وتطوير أنواع جديدة. إن استمرار وجود الأسلحة النووية ودورها في المذاهب الاستراتيجية والسياسات الأمنية ما زال يشكل تهديداً واضحاً للبشرية. ونكرر التأكيد على الحاجة الملحة إلى المضي قدماً صوب الهدف الأساسي المتمثل في نزع السلاح النووي تحت مراقبة دولية.

قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وأخيراً، ننضم إلى الآخرين في التأكيد مجدداً على الحق غير القابل للتصرف في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وترى جنوب أفريقيا أيضاً أن نزع السلاح النووي ومنع الانتشار عنصران متلازمان وثيقا الارتباط من عناصر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبالتالي، فإن التقدم في كلا العنصرين أساسيان لتحقيق الهدف والغاية من معاهدة عدم الانتشار.

ونحن نرى أن البند الثاني من جدول الأعمال، المعنون "توصيات تُعزّز التنفيذ العملي لتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي بغية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي"، يكتسي أهمية بالغة لصون السلم والأمن. ومن المسلم به على نطاق واسع أن الفضاء الخارجي واستكشافه للأغراض السلمية يؤيدان دوراً حيويًا ومتزايداً في حياتنا اليومية. ولذلك، من المهم التأكد من القيام بعمل موضوعي لمنع الفضاء الخارجي من أن يصبح ساحة جديدة للنزاع.

وترى جنوب أفريقيا أن التعاون الدولي والحوار هما السبيل الأمثل للنهوض بالنظام والسلامة والأمن والاستدامة في أنشطة الفضاء الخارجي والحفاظ على الفضاء الخارجي كمجال للأنشطة السلمية. وبالتالي، سنواصل دعم الجهود الدولية في وضع قواعد الطريق ومعايير السلوك في الفضاء والمشاركة فيها. وإن أردنا تحقيق أكبر التزام ممكن بهذه القواعد والمعايير، فما من بديل لعمليات متعددة الأطراف مفتوحة وشفافة، ويمكن أن تشارك فيها جميع الدول المهتمة على قدم المساواة. ومن العناصر الرئيسية لهذه الجهود مدى قدرة جميع الدول على الوصول إلى الفضاء الخارجي والاستفادة منه، بغض النظر عن مستوى تطورها العلمي والتقني والاقتصادي. وفي هذا السياق، نتطلع إلى مناقشة هذا الموضوع خلال الأسبوعين القادمين.

يتطلب جهودا تعاونية من أجل مواجهة التحديات لاستدامة وأمن أنشطة الفضاء الخارجي. ويمكن لتدابير كفاءة الشفافية وبناء الثقة أن تقلل من، أو حتى تزيل حالات سوء الفهم وسوء التقدير فيما يتعلق بأنشطة الدول ونواياها في الفضاء الخارجي. ونشدد على أن تدابير الشفافية وبناء الثقة ينبغي أن تكمل الإطار القانوني الدولي الحالي بشأن أنشطة الفضاء الخارجي، ولا تقوض الالتزامات القائمة أو تعوق الاستخدام القانوني للفضاء الخارجي، ولا سيما للمشاركين الجدد.

وكما يرد في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (انظر A/68/189)، نعتقد أنه ينبغي إدراج تبادل المعلومات بشأن السياسات الفضائية الوطنية، كما ينبغي إدراج النفقات العسكرية والإخطارات بالأنشطة في الفضاء الخارجي الرامية للتخفيف من المخاطر، والزيارات إلى المرافق وقواعد عمليات الإطلاق إلى الفضاء. وإذ تفهم المصلحة العامة في الفضاء الخارجي، وحقيقة أن الفضاء الخارجي يعتبر إرثا عالميا، فإن السلفادور ترفض رفضا قاطعا أي محاولة لعسكرة الفضاء الخارجي أو بدء سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

إن مؤتمر نزع السلاح، الذي يوجد مقره في جنيف، هو الجهاز المتخصص الوحيد للتفاوض في إطار آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. وفي هذا الصدد، يؤسفنا أن المؤتمر لم يتمكن من الوفاء بولايته على مدى عقدين. والسلفادور تحت جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح على إبداء العزم السياسي لضمان إطلاق جهود موضوعية دون إبطاء من خلال اعتماد وتنفيذ برنامج متوازن وشامل للنهوض بجدول أعمال نزع السلاح النووي، بما في ذلك صك ملزم قانونا بشأن ضمانات الأمن السلبية؛ وكذلك منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وإعداد معاهدة غير تمييزية تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض

ونرحب في هذا الصدد باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، وباب التوقيع عليها مفتوح. وتحظر هذه المعاهدة حيازة الأسلحة النووية أو تطويرها أو إنتاجها أو اقتنائها أو تكديسها أو نقلها أو استخدامها أو التهديد باستخدامها. ونعتقد أنه متى دخلت معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ، ستعزز وتكمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام نزع السلاح وعدم الانتشار بوجه عام. لذلك، ندعو المجتمع الدولي إلى التعجيل ببدء نفاذها.

ونحن نرفض كل المحاولات الرامية إلى إعادة صياغة النصوص المتعلقة بنزع السلاح النووي، فضلا عن محاولات بعض الدول تغيير النموذج في هذا الصدد. وندعو جميع أعضاء الأمم المتحدة للانضمام إلى الجهود الرامية إلى ترسيخ إجراءات فعالة وغير معطلة لنزع السلاح العام والكامل. ويحث وفدي الدول الحائزة للأسلحة النووية على مراجعة وسحب جميع تحفظاتها على بروتوكولي معاهدة تلاتيلولكو واحترام طابع أي منطقة خالية من الأسلحة النووية. كما نردد النداءات للعمل على التفاوض واعتماد صك عالمي ملزم قانونا بشأن ضمانات الأمن السلبية.

كما نعرب عن خيبة أملنا العميقة لغياب التوافق في الآراء في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥. وعدم التوصل إلى اتفاق بشأن أحكام الوثيقة الختامية هو فشل ينبغي أيضا أن يكون حافزا للعملية التحضيرية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٢٠.

وفيما يتعلق بالفضاء الخارجي، فإن لبلدي مصلحة مشتركة في تشجيع وتوسيع استخدام واستكشاف الفضاء الخارجي للأغراض السلمية حصرا ولفائدة جميع الدول ومصلحتها، بغض النظر عن مستوى التطور الاقتصادي أو العلمي لمجتمعاتها. وعلاوة على ذلك، نؤكد من جديد أن اعتماد العالم المتزايد على النظم والتكنولوجيات الفضائية والمعلومات التي تقدمها لنا

ونبدأ هذا العام دورة عمل مدتها ثلاث سنوات بخطة جديدة. ويجب علينا جميعاً أن نواصل السعي للتوصل إلى اتفاق بشأن التوصيات من أجل تحقيق هدفنا المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، فضلاً عن البدء في مناقشة بشأن بند جديد تماماً على جدول الأعمال، وهو إعداد توصيات تعزز التنفيذ العملي لتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي بغية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. والوفد الروسي مستعد لبذل قصارى جهده لتحقيق النتائج في كل من تلك المجالات.

إن روسيا تؤيد على نحو مسؤول وثابت نزع السلاح النووي وبناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وما زلنا نقدم إسهاماً خاصاً في تلك العملية. وفي ٥ شباط/فبراير، أكدنا على أن بلدنا قد امتثلت بالكامل لالتزاماتها بالحد من عدد هذه الأسلحة بموجب المعاهدة الجديدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. وقد تبين أن قدرتنا العامة أدنى من القيود المفروضة على نظم الإيصال والرؤوس الحربية المنصوص عليها في المعاهدة. ولذلك خفضت روسيا ترسانتها النووية بأكثر من ٨٥ في المائة مقارنة بالمخزونات التي كانت موجودة في ذروة الحرب الباردة.

ونعتقد أن جهود المجتمع الدولي الرامية إلى نزع السلاح النووي ينبغي أن تركز الآن على تهيئة الظروف لتحقيق المزيد من التقدم. وفيما يجب أن تشمل جميع الدول التي لديها قدرة نووية عسكرية في الجهود الرامية إلى الحد من السيطرة على الأسلحة النووية، فإن الجهود الجماعية المنتظمة لتوفير الظروف الملائمة لمواصلة عملية نزع السلاح النووي على الصعيدين العالمي والإقليمي، بما في ذلك الأمن، تكتسي أهمية خاصة.

وتحققاً لهذه الغاية، يجب أن نأخذ في الاعتبار مجموعة كاملة من العوامل التي تؤثر على الاستقرار الدولي، بما في ذلك

صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، بما يخدم أغراض عدم الانتشار ونزع السلاح على السواء.

مع ذلك، يجب أن نتذكر أنه، كما اتضح من المفاوضات المفوضية إلى معاهدة تجارة الأسلحة ومعاهدة عدم الانتشار، فإن معارضة عدد قليل من الأعضاء في هيئة مغلقة، مثل مؤتمر نزع السلاح، لا يمكن أن تمنع العضوية العالمية في المنظمة من المضي قدماً في جهودها لمنع الانتشار. ولذلك، ندعو مؤتمر نزع السلاح إلى أن يضطلع بدوره أو أن يصبح غير ذي صلة.

ويسرنا أنه بعد ١٨ عاماً، اعتمدت هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح بتوافق الآراء توصيات موضوعية بشأن تدابير عملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية.

إن تلك النتيجة الإيجابية نجاح وزخم ينشط آلية نزع السلاح.

وتدعو السلفادور جميع الوفود إلى إبداء الإرادة السياسية من بداية دورة السنوات الثلاث لهيئة نزع السلاح بغية احتتام الدورة بتوصيات فعالة تعالج بحق التحديات الناشئة عن هذه المسألة.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

أود، بادئ ذي بدء، أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لهذا المنصب الهام. ونأمل في أن نحافظ، بفضل توجيهكم المهني، على الزخم الإيجابي في أعمال هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح الذي تطور خلال الدورة السابقة.

وما فتئت روسيا تدعو إلى تعزيز الدور المركزي للأمم المتحدة في الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي والأمن الدولي، فضلاً عن نظامي تحديد الأسلحة وعدم الانتشار. ونعتقد اعتقاداً قوياً بأن أولويتنا هي تعزيز آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح ككل، التي تشكل هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح جزءاً لا يتجزأ منها.

إن إحراز تقدم في إزالة الأسلحة النووية لا يمكن تحقيقه إلا من خلال المراعاة الواجبة لجميع العوامل التي تؤثر على الاستقرار الاستراتيجي ولبدء كفالة الأمن المتساوي للجميع. وهذا الهدف لا يمكن أن يتحقق استناداً إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي فتح باب التوقيع عليها في الآونة الأخيرة. ولا تُيسّر هذه المبادرة التقدم نحو إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية، وهو الأمر الذي نتطلع إليه جميعاً. بل إن تلك المبادرة تقوض أهمية وفعالية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. هذا الاتفاق الدولي ليس ذا أهمية إلا عندما يكفل أن عملية نزع السلاح النووي لا رجعة فيها، وهذا عندما يتم تحقيقها بالفعل. ومع ذلك، فمن الواضح أن من السابق لأوانه طرح مسألة نزع السلاح الفوري والكامل.

وإننا نشعر بالقلق الشديد إزاء الحظر الشامل للتجارب النووية. فقد انسحبت دولة رئيسية من التصديق والتأييد لبدء نفاذ ذلك الصك. وفي ظل الظروف الحالية، فإن هذا الأمر يتطلب دعم المجتمع الدولي بأسره. وفي هذا الصدد، نحن بحاجة إلى تكثيف الجهود على جميع المستويات.

ويسعدنا أن المشاركين في الدورة الأولى للمؤتمر التحضيري لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ قد أعادوا تأكيد التزامهم بالعمل معاً لضمان الاستدامة وإضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم الانتشار. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخمسين لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي الوقت الذي يزداد فيه التوتر بشأن طائفة من المسائل المدرجة في جدول أعمالنا، ينبغي أن ينصب التركيز على الحفاظ على نظام معاهدة عدم الانتشار وعلى تنفيذ القرارات المتخذة في المؤتمرات الاستعراضية السابقة.

ونعتقد أن النهج المتوازن للمكونات الثلاثة للمعاهدة - عدم الانتشار ونزع السلاح النووي والاستخدام السلمي للطاقة

النشر غير المحدود من جانب الولايات المتحدة لمنظومة دفاعية عالمية مضادة للقذائف، وتطوير الأسلحة الهجومية الاستراتيجية العالية الدقة غير النووية، وإحجام الولايات المتحدة عن التخلي عن الخطط الرامية إلى نشر أسلحة هجومية في الفضاء الخارجي، وتزايد الاختلالات النوعية والكمية في الأسلحة التقليدية، وما إلى ذلك. ومن دواعي القلق بصفة خاصة أن الوثائق والمذاهب في بعض البلدان توفر زيادة كبيرة في دور الأسلحة النووية في التخطيط العسكري، مع تحديد عتبة أقل بكثير لاستخدامها. ونعتقد أن استمرار ممارسة ما يسمى بعثات المشاركة النووية لمنظمة حلف شمال الأطلسي، التي يتم في إطارها تدريب الدول الأعضاء غير النووية في منظمة حلف شمال الأطلسي على نشر هذه الأسلحة، يعدّ انتهاكاً مباشراً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كل هذه العناصر تزيد من خطر نشوب نزاع نووي.

لقد علمنا التاريخ أن المحاولات الرامية إلى تعزيز الأمن الذاتي على حساب الآخرين تفشل في نهاية المطاف. فالحوار هو السبيل الوحيد المفضي إلى الأمام. وإن مفاهيم مثل المساواة في الحقوق والاحترام المتبادل والتوافق في الآراء ينبغي ألا يُعرب عنها فحسب بل أن توضع أيضاً موضع التنفيذ. إن هذا النهج وحده هو ما يمكن أن يقودنا إلى إيجاد توازن مقبول للمصالح الطرفين ويمكن أن يكفل أخذ المسائل الأمنية الدولية الرئيسية في الاعتبار. ونحن على استعداد للدخول في حوار من هذا القبيل.

وفي السياق الحالي لتزايد التوتر العسكري والسياسي، ومن أجل منع أخطر السيناريوهات من الحدوث والحفاظ على التوازن الاستراتيجي، اضطررنا إلى اتخاذ تدابير تقنية وعسكرية، على نحو ما أعلن الرئيس الروسي في خطابه أمام الجمعية الاتحادية في الأول من آذار/مارس. وعلى وجه الخصوص، ينبغي الإشارة إلى أن جميع الجهود الرامية إلى تعزيز القدرة الدفاعية لبلدنا هي في امتثال دقيق للاتفاقات القائمة لتحديد الأسلحة.

بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد أجسام الفضاء الخارجي. وعلى الرغم من الدعم الدولي والاهتمام الكبير بمواصلة تطوير هذا الصك، فأنا، للأسف الشديد، لا نزال غير قادرين على بدء العمل الموضوعي بشأنه، بسبب الصعوبات في الاتفاق على برنامج العمل خلال مؤتمر نزع السلاح.

ولجعل المناقشات بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أكثر موضوعية، فقد اقترحنا، في العام الماضي إلى جانب زملائنا الصينيين، إنشاء فريق خبراء حكوميين تابع للأمم المتحدة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وقد أتاح اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٧/٧٢ في كانون الأول/ديسمبر إمكانيات حقيقية لوضع الأساس للانتقال نحو إجراء مفاوضات لإبرام اتفاق دولي بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. كما نرى أنه من المهم الإشارة إلى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في فيينا، التي تقوم بوضع مبادئ توجيهية لضمان الاستدامة الطويلة الأجل لأنشطة الفضاء.

ونعتقد أن هيئة نزع السلاح يمكن أن تقدم إسهاما كبيرا - بل قيما - في هذه الجهود المتعددة الأطراف. ونعتقد أن التوصيات المتعلقة بالتنفيذ العملي لتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي يمكن أن تستخدم لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وهو الهدف النهائي لأنشطة الفريق العامل الثاني. ونأمل أن يحقق النجاح.

وتوفيرا للوقت، لن أتوقف عند الاتهامات السخيفة التي قدمها الوفد الأوكراني (انظر A/CN.10/PV.369) بشأن انتهاك روسيا المفترض لمذكرة بودابست. وموقفنا معروف جيدا، ولن أكرر الإعراب عنه إلا عند الاقتضاء. وأود أن أختتم بياني بالتأكيد لكم، سيدتي الرئيسة، على كامل تعاون الوفد الروسي.

الذرية - أمر بالغ الأهمية. وينبغي أن ينصب التركيز على صون وتعزيز الاستقرار والسلام والأمن الدوليين.

ونعتقد أن أساس العمل خلال دورة الاستعراض الحالية يمكن أن يكون خطة العمل التي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، التي لا تزال وثيقة الصلة اليوم.

لقد امتثلت روسيا، وستظل تمتثل دوما، لالتزاماتها بموجب اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وقمنا بالتخلص من ترسانتنا الكيميائية، وهو ما أكدته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وأي تلميح إلى أن روسيا لا يزال لديها أسلحة كيميائية، أو لا تزال تعمل بشأنها، وأي إشارة إلى أي نوع من ارتباط روسيا بالحادثة التي وقعت في المملكة المتحدة لا أساس لهما من الصحة على الإطلاق ويثيران الضحك تماما. وإذا كان لدى الدول التي تلقي بهذه الاتهامات أية أدلة ضد روسيا فيما يتعلق بذلك الحادث، فينبغي أن تقدمها. والرد على هذه التلميحات والهجمات التي لا أساس لها من الصحة غير ضروري ولا طائل منه. وكما تعلم الهيئة، فقد أرسلنا قائمة بأسئلة محددة إلى الحكومة البريطانية، ونحن في انتظار الإجابة على تلك الأسئلة بالتفصيل - ومن المستبعد في الغالب أن تتلقى هذه الأجوبة. وإذا لم نتلقى ردا، فسنفترض أن هذا استفزاز متعمد من جانب سلطات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

إن أحد أهداف السياسة الخارجية لدينا هو إبقاء الفضاء الخارجي خاليا من الأسلحة النووية التي لا تستخدم للأغراض السلمية. ونعتقد أن ذلك يكاد يكتسي نفس أهمية القضاء الكامل على الأسلحة النووية. والأهم من ذلك هو أن هذا الهدف عملي ويمكن تحقيقه بالفعل. ومن أجل القيام بذلك، ولمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، يجب أن نعمل بشأن عدد من المجالات في آن واحد. ولا نزال نرى أن المسألة الرئيسية هنا هي النظر في مشروع المعاهدة بين روسيا والصين

وضع الأساس لدورة اللجنة التحضيرية للعام القادم، التي ستعقد في نيويورك.

وتكرر ماليزيا التأكيد على الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، الصادرة في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ (انظر A/51/218، المرفق). فمن بين أمور أخرى، خلصت الفتوى الصادرة بالإجماع إلى وجود التزام قائم بالسعي بحسن نية، وإجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. ونرى جدوى في تكرار هذا التأكيد، مع الإشارة إلى الطابع الملح لاضطلاع اللجنة بعملها بشأن جدول أعمال الأسلحة النووية في هذا السياق.

ونشيد بالجهود المبذولة وروح التعاون خلال الدورة الأخيرة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الثالث لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ومن جانبها، لا تزال ماليزيا ملتزمة بوضع قوانين محلية كافية وصارمة للسيطرة بفعالية على تداول الأسلحة التقليدية والاتجار غير المشروع بالأسلحة. وعلى نفس المنوال، نواصل دعم تدابير بناء الثقة على جميع المستويات في مجال الأسلحة التقليدية، كجزء من جهودنا الجماعية الرامية إلى تعزيز السلام والأمن الدوليين. ويحدونا الأمل في أن يستمر إجراء المفاوضات اللازمة بحسن نية من أجل تضيق الفجوة بين الآراء المتباينة للدول الأعضاء في هذا المجال.

وترحب ماليزيا باعتماد الجمعية العامة، في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، للقرار ٢٦/٧٢، بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وكذلك القرار ٢٧/٧٢، الذي ركز على عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي. كما نرحب بإجراء مزيد من الحوار الذي يعمق فهمنا بشأن المسائل المتعلقة بالتهديدات والمخاطر التي تواجه أمن الفضاء، وتدابير كفالة

السيد يعقوب (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن أحر التهاني لكم، سيدي الرئيسة، على انتخابكم رئيسة لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨. كما نود أن نهنئ أعضاء الهيئة الآخرين ورؤسائي الفريقين العاملين.

وتؤيد ماليزيا البيان الذي أدلى به هذا الصباح ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/CN.10/PV.369) والبيان الذي سيدلي به غدا ممثل الفلبين باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

لا تزال ماليزيا تولي أهمية لهيئة نزع السلاح، باعتبارها الهيئة المتخصصة الوحيدة ذات العضوية العالمية في مجالات نزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة.

وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، تفخر ماليزيا بأنها من بين الدول الموقعة على معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي اعتمدت العام الماضي في ٧ تموز/يوليه. ونعتقد أن المعاهدة تكمل الصكوك الدولية القائمة لنزع السلاح وعدم الانتشار. وتواصل ماليزيا التمسك والالتزام بمبادئ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتي تعمل بمثابة المبادئ التوجيهية لتحقيق نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. ونرى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية للنظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار، ولذلك فإننا ندعو جميع الدول الأطراف في المعاهدة إلى الوفاء بالالتزامات المتعهد بها بموجب تلك المعاهدة، دون تمييز.

وبينما نتكلم الآن، تقوم الوفود بالأعمال التحضيرية النهائية للدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠، المقرر عقده في جنيف. وتأمل ماليزيا أن تحقق دورة اللجنة التحضيرية هذا العام نتائج ملموسة وأن تستمر بشكل فعال فيما يتعلق بالمناقشات القائمة بشأن

اغتنام أي فرصة سانحة، إلى أقصى حد ممكن، لوضع تدابير عملية تُوجه صوب الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

إن إزالة الأسلحة النووية مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة منذ إنشاء المنظمة. إلا أننا لم نفلح في تحقيق نزع السلاح النووي بشكل كامل ولا رجعة فيه ويمكن التحقق منه دولياً، على النحو المتوخى في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي لا تزال تمثل الأساس للنظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار. ولذلك، نأمل في أن يتمكن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠ من تجاوز نكسات عام ٢٠١٥ والمضي قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ونعتقد أيضاً أن مؤتمر الأمم المتحدة المقبل الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي، الذي سيعقد في حزيران/يونيه، سيوفر المنبر اللازم للدول الأعضاء لتقييم التقدم المحرز في نظام نزع السلاح ومواصلة المضي قدماً بالهدف العام المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

لقد أثلج صدورنا بنجاح اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ وما أعقب ذلك من فتح باب التوقيع على المعاهدة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وشاركت غانا بنشاط في عملية التفاوض، وكانت من بين أوائل البلدان التي وقعت على المعاهدة لدى فتح باب التوقيع عليها. وأصبحت المعاهدة جزءاً لا يتجزأ من الخطاب العام المتعلق بنزع السلاح، وهي تعزز أهداف معاهدة عدم الانتشار، لا سيما المادة السادسة، لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وترى غانا أن استخدام تعددية الأطراف لمعالجة مسائل نزع السلاح على الصعيد العالمي أمر حيوي لإيجاد عالم أكثر أماناً وأمناً. وهذا أمر بالغ الأهمية في ضوء التحديات الحالية التي تواجه السلم والأمن، بما في ذلك تزايد خطر الإرهاب والتهديد الوجودي الذي تشكله الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا السياق، نؤكد من جديد صلاحية

الشفافية وبناء الثقة لتعزيز أمن الفضاء، ومجالات التعاون الدولي العملي بطريقة شاملة ومتوازنة.

في الختام، أود أن أؤكد لكم، سيديتي الرئيسة، أن ماليزيا ستضطلع بدورها في مناقشاتنا النشطة بشأن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك مسائل مثل منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بهدف تعزيز السلام والأمن العالميين.

السيد فريمبونغ (غانا) (تكلم بالإنكليزية): يتقدم وفد بلدي بخالص التهئة لكم، سيديتي الرئيسة، ولسائر أعضاء المكتب على انتخابكم لتوجيه أعمال الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لهذا العام. ونؤكد لكم تعاوننا ودعمنا الكاملين. ونرحب بانتخاب رئيسي الفريقين العاملين المعنيين ببنود جدول الأعمال المخصصة للمداولات خلال هذه الدورة. كما نعرب عن تقديرنا لسلفكم، زميلتنا ممثلة الأرجنتين، على جهودها الدؤوبة خلال الدورة الموضوعية للعام الماضي.

تؤيد غانا تماماً البيانين اللذين أدلى بهما ممثلاً إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، ونيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/CN.10/PV.369)، ونود أيضاً الإدلاء بالملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

يمكن القول بأن انتشار الأسلحة النووية واحتمال استخدامها هما أخطر التهديدات المعروفة للسلم والأمن العالميين. إن آثار التفجير المتعمد أو العرضي أو عن طريق الخطأ لسلاح نووي واحد ستكون لها عواقب مدمرة وبعيدة الأثر على البشرية وعبر الحدود الجغرافية. ومما يزيد من قلقنا إزاء وجود الأسلحة النووية واستثمار بعض الدول المستمر في الحصول عليها وتحديثها وتخزينها الاحتمال القائم دائماً بوقوع هذه الأسلحة والمواد المتصلة بها في أيدي الإرهابيين أو غيرهم من الجهات غير المأذون لها من غير الدول. ولذلك، نحث على

الاكتظاظ والتنافس والمنافسة والأضرار المحتملة التي قد يتسبب فيها استغلال الفضاء لخدمة المصالح الذاتية، وبالتالي فإنه يظل من الشواغل الأمنية الدولية. ولا مغالاة في التشديد على أهمية ضمان الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي والأجرام السماوية، بما في ذلك منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي وإزالة الحطام المداري الخطير. وفي ضوء ازدهار أنشطة الفضاء من جانب الدول والمنظمات الدولية وكيانات القطاع الخاص، فإن تركيز جهودنا على وضع صك ملزم قانوناً لضمان سلامة أنشطة الفضاء الخارجي أمر أساسي إذا أردنا معالجة هشاشة تلك البيئة من أجل الصالح العام وإرث البشرية. ولذلك، فإن ثمة مصلحة مشتركة لجميع الجهات المعنية في التصرف بروح المسؤولية في إدارة الأنشطة الاستكشافية للفضاء الخارجي.

ونرحب بتقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (انظر A/68/189) باعتباره النهج الأكثر واقعية للحفاظ على البيئة الفضائية للأغراض السلمية. ونرى وجاهة في التوصيات الواردة في التقرير بشأن التنفيذ العملي للتدابير الرامية إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ونؤكد مجدداً بصفة خاصة أهمية التعاون الدولي والحوار فيما يتعلق بالاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي. ونرحب أيضاً باعتماد السياسة والاستراتيجية الأفريقيتين بشأن الفضاء لعام ٢٠١٦، واللتين تعتبرهما إطاراً هاماً لإعداد برنامج أفريقي للفضاء الخارجي في سياق خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

في الختام، يرى وفد بلدي أن تدابير الشفافية وبناء الثقة التي توضع ضمن إطار متعدد الأطراف تزيد احتمالات قبولها من جانب المجتمع الدولي الأوسع نطاقاً، مقارنة بالتدابير التي لا توضع باستخدام هذا الإطار. ولذلك، من الأهمية بمكان أن تواصل هيئة نزع السلاح، بعضويتها العالمية، استكشاف نهج مبتكرة والاستفادة من الأطر القانونية الدولية القائمة لكفالة

هيئة نزع السلاح بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة ضمن آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة للنظر في توصيات وتقديمها بشأن مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار.

ونرحب بالاختتام الناجح للمفاوضات واعتماد توصيات بشأن التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية بتوافق الآراء خلال دورة هيئة نزع السلاح في عام ٢٠١٧. ويجدوننا الأمل، في ظل تجدد العزم والالتزام والمرونة في مداولاتنا، في أن نتمكن من تحقيق نجاح مماثل في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، حيث أخفقنا، للأسف وباستمرار، في التوصل إلى توافق في الآراء في الدورات السابقة.

وتعتقد غانا أن إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية سيكون في مصلحتنا الجماعية. كما ننوه بالإسهام الكبير للصكوك التي تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك معاهدة بيليندا التي اعتمدها البلدان الأفريقية، في الهدف العام المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، ونحدد دعوتنا إلى جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما الدول في الشرق الأوسط، إلى مواصلة المشاركة البناءة في الجهود الرامية إلى كفالة أن تصبح هذه المنطقة أيضاً خالية من الأسلحة النووية.

كما نعتقد غانا أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أساسية أيضاً لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، ونحدد دعوتنا إلى الدول المدرجة في المرفق ٢ التي لم تصدق بعد على المعاهدة إلى التعجيل بعملية التصديق. كما نعتقد أن المفاوضات المقبلة بشأن معاهدة محتملة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، والتي يُستحسن أن تكون برعاية مؤتمر نزع السلاح، مقترنة بالأطر القائمة من قبيل معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة حظر الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ستعزز بصورة فعالة هدفنا العام المتمثل في نزع السلاح العام الكامل.

إن تزايد اعتماد المجتمعات على المنصات الفضائية والسواتل في النشاط البشري في القرن الحادي والعشرين مهدد بسبب

والشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، من بين جملة أمور أخرى، بل نبذل أيضا قصارى جهدنا - من خلال ممارسة أكبر قدر ممكن من الضغوط والمشاركة مع أعضاء المجتمع الدولي - لحل المسألة النووية لكوريا الشمالية التي تمثل أخطر تهديد للأمن العالمي في العالم اليوم.

ويولي العالم بأسره الآن الاهتمام بتطور الحالة في شبه الجزيرة الكورية، في ظل سلسلة التفاعلات الرفيعة المستوى الجارية بين الأطراف المعنية بسرعة كبيرة، بما في ذلك اجتماع القمة بين الكوريتين الذي سيعقد في ٢٧ نيسان/أبريل. وسوف نسعى إلى الحفاظ على الزخم الذي تحقق بشق الأنفس في الأغراض السلمية لتحقيق نزع السلاح النووي بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه من جانب كوريا الشمالية، مما سيؤدي إلى إحلال سلام مستدام في شبه الجزيرة الكورية. وهذه بالفعل فرصة تاريخية يجب ألا نفوتها، وسوف نعول على استمرار دعم المجتمع الدولي في المضى قدما نحو تحقيق هذه الغاية.

إن جمهورية كوريا ترحب بإدراج إعداد توصيات تعزز التنفيذ العملي لتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي بوصفها إحدى البندين الرئيسيين في جدول الأعمال لدورة هذا العام. وأود أن أثني على عمل الأمانة العامة في إعداد ورقة غير رسمية بشأن المسائل الشاملة المتصلة بمناقشات الفضاء الخارجي التي تتابعها آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح والهيئات المتصلة به.

كما أود أن أعرب عن تقديري الخاص لأستراليا على ورقة العمل بشأن الاقتراح بثلاثة أمثال تدابير الثقة وبناء الثقة. وبالنظر إلى النمو السريع في أنشطة الفضاء الخارجي من جانب كل من الحكومات والقطاع الخاص على حد سواء، ينبغي أن يركز الفريق العامل الثاني المناقشات بوجه خاص على التدابير المتصلة بوضع معايير سلوك من شأنها أن تعزز السلامة في أنشطة الفضاء الخارجي.

استدامة الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية في الأجل الطويل. ويمكنكم، سيديتي الرئيسة، التعويل على تعاون وفد بلدي في ذلك المسعى.

السيد تشو تاي - يول (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أهنيكم، سيديتي الرئيسة، على توليكم رئاسة الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لهذا العام.

استنادا إلى اعتماد توصيات توافقية بشأن الأسلحة التقليدية (انظر A/72/42، المرفق) في العام الماضي، وهو الأول من نوعه خلال ١٧ عاما، تنعقد الهيئة اليوم لتتناول بالتزام متجدد مسألتين أساسيتين في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وهما الأسلحة النووية وأنشطة الفضاء الخارجي. ومع اختتام دورة المناقشات التي تستمر ثلاث سنوات قبل بداية مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، الذي سيوافق الذكرى السنوية الخمسين لإبرام تلك المعاهدة المحورية المتعلقة بهذا البند البالغ الأهمية من جدول الأعمال، يجب علينا الاستفادة بشكل كامل من مداولات الفريق العامل الأول لهذا العام حتى تؤتي جهودنا الجماعية ثمارها في عام ٢٠٢٠، في شكل بعض نقاط الاتفاق على الأقل بين الوفود.

وبغية تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم سلمي وآمن خال من الأسلحة النووية، يجب أن نعتمد تدابير فعالة ومستدامة وشاملة للجميع لنزع السلاح عبر الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وفقا لخطة عمل معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. وجمهورية كوريا ملتزمة التزاما راسخا بتلك الرؤية وذلك الهدف، وقد اتخذت تدابير لترجمة هذا الالتزام إلى عمل. فنحن لا نشترك مشاركة نشطة فحسب في العمل القائم على الأدلة الذي يضطلع به فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية

هيئة نزع السلاح بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة داخل آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. وهذه لحظة مناسبة لتحليل مسألة نزع السلاح النووي وتحقيق النتائج التي تتجاوز هذه القاعة وتثبت أهمية الآلية وولايتها. وفي هذا الصدد، أود أن أحدد بعض المسائل التي، في رأينا، ينبغي أن تكون جزءاً من مداولات هيئة نزع السلاح النووي، رهنا بتناولها مرة أخرى في الجلسات المواضيعية.

لقد كانت مسألة نزع السلاح النووي المسألة العالقة في الجمعية العامة منذ الطلب المشروع الذي حددته في أول قرار لها عام ١٩٤٦ (د - ١). ولا يزال نزع السلاح النووي يشكل حالياً المسألة ذات الأولوية على جدول الأعمال المتعدد الأطراف، ولا يزال يمثل بنداً له أهمية تتعلق بالوجود. ولنزع السلاح علاقة عضوية بالسلام. وهذا التأكيد، الذي قد يبدو وكأنه أمر تافه يستحق التفكير، بالنظر إلى تصرف العديد من الوفود التي تعلن أن الأسلحة تحافظ على السلام، لا سيما الأسلحة النووية.

إن الأسلحة النووية، بسبب قدرتها على التدمير، وآثارها الإنسانية وآثارها الضارة بالصحة والنظم الإيكولوجية والتنمية ووجود البشرية ذاته، فضلاً عن ضررها العشوائي بالنسبة للمدنيين الأبرياء، لا يمكن اعتبارها مفيدة في أيدي البعض وضارة في أيدي الآخرين. لقد أثبتت هذه المعايير المزدوجة عدم دقة هذا الاعتقاد، وهي حافز لانتشار الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها، الأمر الذي يتنافى مع القانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة ويشكل جريمة حرب. لا توجد أيدي على صواب تحمل أسلحة خاطئة، على حد تعبير كلمات الأمين العام السابق بان كي - مون. وبفضل ما يسمى المبادرة الإنسانية ومؤتمرات أوسلو وناياريت وفينا نفهم بشكل أفضل الآثار الإنسانية للأسلحة النووية وكذلك البنات الأساسية التي

ونتطلع إلى إحراز تقدم في الوقت المناسب بشأن مجموعة من المبادئ التوجيهية للاستدامة الطويلة الأجل لأنشطتنا الفضائية داخل اللجنة المعنية بالاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي. وفي هذا الصدد، ستسهم مداولات الهيئة بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة خلال الدورة الحالية في إحراز مزيد من التقدم الملموس بشأن هذه المسألة في مؤتمر استكشاف الفضاء الخارجي + ٥٠ الذي سيعقد في فيينا في حزيران/يونيه.

وفي الختام، أود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيسة، دعم وفد بلدي الكامل لإنجاح دورة هيئة نزع السلاح لهذا العام في ظل قيادتكم المقتدرة، وأتطلع إلى إجراء مناقشات بناءة خلال الأسابيع الثلاثة المقبلة.

السيدة خاكيث أواكوخا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): نهنئكم، سيدي الرئيسة، على انتخابكم رئيسة لهيئة نزع السلاح خلال الدورة الموضوعية لهذا العام. ونعرب لكم عن دعم المكسيك في كل ما تبذلونه من جهود، وكذلك دعم جميع أعضاء المكتب الآخرين.

وتعتقد هيئة نزع السلاح في سياق القلق المتزايد الذي يتسم بحالة أمنية دولية معقدة مليئة بعدم اليقين والمخاطر والتهديدات، لم نشهد مثلها منذ الحرب الباردة. ونشعر بالقلق إزاء ظهور أصوات لصالح التهديد بالأسلحة النووية، واستخدامها، وتعمل على تطبيع أثرها على البشر، والتهوين من شأنه. ونرى أيضاً أنه من المقلق أن الالتزامات والتعهدات المتعلقة بنزع السلاح النووي من جانب الدول الحائزة لهذه الأسلحة كانت ماثراً شك، ونجد أن مما يثير الانزعاج تلك المبررات التي استمعنا إليها من أجل زيادة وتحسين المخزونات، إلى جانب التكاليف المرتبطة بهذه الأنشطة، بينما تتضاءل الموارد من أجل التنمية والسلام المستدام.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الأربعين للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، وإنشاء

المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، فضلا عن معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة حظر التجارب النووية، من أجل القضاء على الأسلحة النووية بطريقة شفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها، وفي المواعيد المحددة بوضوح كما يكملها، في جملة أمور. وهذه الصكوك ليست مجرد إعلانات للنية، ولا يمكنها أن تؤدي تلقائيا إلى زوال الأسلحة النووية؛ وإنما هي تشكل الأساس القانوني المناسب لعملية إزالة الأسلحة النووية ومنعها من الظهور مرة أخرى. وقبل كل شيء، فهي تدل على ما تشعر به غالبية الدول الأعضاء بشأن الأسلحة النووية - وضرورة القضاء عليها تماما. تلك هي الطريقة الوحيدة لضمان عدم استخدام الأسلحة النووية مرة أخرى. فلا يمكن أن تستخدم الأسلحة النووية مرة أخرى إطلاقا، تحت أي ظرف من الظروف. ونحن نرفض وضع أسلحة نووية بأي شكل أو مكان. ولهذا السبب، نعتقد أنه من المناسب للهيئة أن تركز مداولاتها أيضا على تدابير بناء الثقة من أجل منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وتؤكد المكسيك مجددا ضرورة استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، للأغراض السلمية حصريا، لصالح جميع البلدان، بغض النظر عن مستوى تطورها الاقتصادي أو العلمي. وبالمثل، يجب أن يكون استخدامها دون المساس بأمن أية دولة، بما يتفق مع نص وروح معاهدة ١٩٦٧ بشأن هذه المسألة.

إن هذا العام على وجه الخصوص مهم لمعالجة المسائل المتعلقة بالاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، حيث سيتيح لنا الفرصة للمشاركة في أعمال مؤتمر استكشاف الفضاء الخارجي +٥٠، وتعزيز تحالفات والتزامات الدول بجعل الفضاء أداة لا غنى عنها لرفاه شعوبنا في المستقبل.

وباعتمادنا للوثائق التي تنفذ نتائج مؤتمر اليونسبيس +٥٠، ستمكننا التعويل على عدد أكبر من العناصر المشتركة لمواجهة التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي برؤية طويلة الأجل.

يجب أن نضاعف جهودنا بشأنها على وجه السرعة من أجل نزع السلاح النووي.

ويشكل نزع السلاح وعدم الانتشار عمليتين تعزز إحداها الأخرى. إن ما لا يوجد لا يمكن أن ينتشر أو يسبب الأذى. كما يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخمسين لفتح باب التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وهي المعاهدة النافذة الوحيدة لمعالجة مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار، والتي تشكل حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح. ويجب أن نذكر قيمة الالتزامات والتعهدات التي تحققت بموجب المعاهدة، ولا سيما في أحكام المادة السادسة، ومؤثري استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. إن الامتثال الكامل لجميع أحكام المعاهدة، لا يخضع لأي شرط. كما يجب على الأطراف أن تستنفد جميع التدابير المتاحة لنا لضمان فعالية المبادئ التي فصلت المجموعة التفاوضية التي صيغت بموجبها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بشأن ما يسمى بالركائز الثلاث المتمثلة في نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

ولا بد لي أن أعرب عن ارتياح الهيئة لأن عددا كبيرا من الدول قد اتخذت قرارا باعتماد القواعد الملزمة لحظر استحداث الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، أو تجربتها أو اقتنائها، أو تخزينها أو امتلاكها أو تحويلها أو استخدامها أو التهديد باستخدامها على الصعد الوطنية والإقليمية، والآن على الصعيد الدولي. والمكسيك ملتزمة التزاما تاما بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - معاهدة تلاتيلولكو - ومعاهدة حظر التجارب النووية، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية التي اعتمدت مؤخرا.

ونحن في انتظار بدء دخول الصكين الأخيرين حيز النفاذ، الأمر الذي سيضاف إلى معاهدة تلاتيلولكو وغيرها من

الإقليمي لتدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومؤتمر الفضاء للأمريكتين دورا أساسيا.

ويجب علينا - في ذلك السياق - أن نظل متيقظين لأن التقدم العلمي والتكنولوجي المحرز في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي يتيح أيضا نشر منظومات دفاعية مضادة للقذائف وغيرها من المنظومات العسكرية التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث سباق تسلح. إن النظام القانوني الحالي غير كاف لضمان عدم نشر أسلحة في الفضاء الخارجي، ولا يضمن عدم استعمال الأسلحة النووية، ولا سيما في ظل بيئة تشجع على التهديد باستخدام هذه الأسلحة المذكورة آنفا. ولذلك، فإننا بحاجة إلى تعزيز المعايير القائمة، مع اتخاذ تدابير لزيادة الشفافية والثقة والأمن العالمي. وبناء على ذلك، لا ينبغي أن تحل تدابير بناء الثقة محل التقدم المحرز في العملية التنظيمية الملزمة، مثل المعاهدات الجديدة بشأن هذا الموضوع، ولا سيما معاهدة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

إننا نواجه التحدي المتمثل في ضمان استدامة كوكبنا في الأجل الطويل وتحسين ظروف سكاننا؛ ولذلك، من الضروري صون وتعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي.

السيدة ميتراد (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيسة، على توليكم رئاسة هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي في المناقشات المقبلة. كما أود أن أهنئ رئيسي الفريقين العاملين، ممثلي جامايكا وبلجيكا، على انتخابهما وأتمنى لهما النجاح في الاضطلاع بمهامهما.

لقد بُنيت أهمية هيئة نزع السلاح في سياق آلية نزع السلاح في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨، التي نُص فيها على أن وظيفة الهيئة ينبغي أن

وتتشرف المكسيك بإدارة أعمال لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وجلسات مؤتمر اليونسبيس + ٥٠. وستكون الاتفاقات التي توصلت إليها تلك الاجتماعات حاسمة في التشجيع، من خلال التعاون الدولي، على زيادة إمكانية حصول جميع البلدان على علوم وتكنولوجيا الفضاء، فضلا عن البيانات والخدمات والهياكل الأساسية اللازمة لتعزيز إمكانية الوصول إلى الفضاء.

لقد تضاعفت تطبيقات التكنولوجيا الفضائية في العقود الأخيرة بفضل التطورات العلمية الهائلة. ولذلك فإن التعاون الدولي ضروري لتعزيز البحث والتطوير والابتكار في مجال علوم وتكنولوجيا الفضاء في عالم اليوم. فالوصول إلى تكنولوجيا الفضاء يعزز ازدهار دولنا وتنميتها ويحسن التفاهم بين الشعوب. ويساعد استخدام ونشر علوم وتكنولوجيا الفضاء البشرية على الاستفادة في مجالات من قبيل الصحة والتعليم والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات الساتلية ذات النطاق العريض، والبيئة، والزراعة والأمن الغذائي، في جملة أمور. ونظرا لتزايد تطور الترابط، من الضروري الحد من الفجوة الرقمية من خلال التعاون الإقليمي في مجال استخدام تكنولوجيا الفضاء. إن التنوع المتزايد للأنشطة الفضائية ودخول جهات فاعلة جديدة من القطاع الخاص يقتضيان أن تضع بلداننا إطارا قانونيا يوفر اليقين لتطوير الأنشطة.

وندعو الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى معاهدات الأمم المتحدة المتعلقة بالفضاء الخارجي، إلى القيام بذلك، والامتنال للالتزامات والتعهدات القائمة في مجال الفضاء الخارجي من خلال قرارات الجمعية العامة، وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني باستكشاف الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية والقرارات الصادرة عن لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وفي منطقتنا، يؤدي المركز

تكون، في جملة أمور، هي النظر في مختلف المشاكل في ميدان نزع السلاح وتقديم التوصيات بشأنها والنظر في وضع عناصر برنامج شامل لنزع السلاح. وللوفاء بتلك الولاية، من الواضح أنه يجب على هيئة نزع السلاح النظر إلى المسائل بطريقة شاملة وفي سياقها. وينبغي لتوصيات اللجنة أن تستند كلياً إلى الواقع ميدانياً وأن تحقق التوازن الضروري بين ما هو مأمول وما هو ممكن نظراً للظروف السائدة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وفي هذا الصدد، تشعر إسرائيل تشعر بالقلق إزاء مبادرات تحديد الأسلحة ونزع السلاح التي تسعى إلى التحايل على تعقيد الساحة المتعددة الأطراف و/أو لا تراعي الطيف الكامل للآراء والمصالح الأمنية أو الظروف ذات الصلة وسياقاتها. ولن يتسنى لهذه المبادرات تحقيق نفس المكانة والسلطة، ولن تتمكن من معالجة المسائل على نحو فعال. وهذا هو السبب في أن إسرائيل لم تؤيد معاهدة حظر الأسلحة النووية. ومن المهم التفكير في ما تم إنجازه حتى الآن، والتركيز على التنفيذ، والنظر في الظروف المتغيرة، وتحسين فهم الحقائق السائدة والتحقق من الامتثال قبل أن نشرع في استكشاف سبل جديدة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

لا تزال إيران تشكل خطراً كبيراً على أمن منطقة الشرق الأوسط وخارجها. وتشير برامجها في مجال القذائف التسيارية إلى عدم تضائل التهديد الذي تشكله إيران. بل على العكس من ذلك، تبين أوجد التقدم المحرز في البرنامج الموقف السلي لإيران تجاه تنفيذ التزاماتها الدولية. إن قيام إيران بأنشطة سرية في المجال النووي، وكذلك استمرارها في أعمال الإخفاء والازدواجية اللذين إذا نظر إليهما بالاقتران مع سياسة البلد المتمثلة في العدوان والأعمال القتالية، يثيران تساؤلات أساسية عما إذا كانت الجهات الفاعلة الإقليمية تفهم تماماً واجب الامتثال للالتزامات القانونية الدولية.

ونظراً لهذه الخلفية المثيرة للقلق، من الواضح أنه لا يمكن فصل أيٍّ من العمليات الإقليمية لتحديد الأسلحة عن الحالة الحقيقية التي نواجهها. وقد أكدت إسرائيل مراراً أن جعل الشرق الأوسط منطقة تنعم بمزيد من الأمن والسلام أمر يقتضي من جميع دول المنطقة المشاركة في عملية حوار مباشر ودائم لمعالجة طائفة واسعة من التحديات الأمنية والتهديدات التي تواجه الجهات الإقليمية بصورة انفرادية وجماعية. ولا يمكن أن ينشأ حوار من هذا القبيل، يستند إلى مبدأ التوافق في الآراء المقبول على نطاق واسع، إلا إذ نبع من المنطقة نفسها بحيث يعالج تصورات جميع

تكون، في جملة أمور، هي النظر في مختلف المشاكل في ميدان نزع السلاح وتقديم التوصيات بشأنها والنظر في وضع عناصر برنامج شامل لنزع السلاح. وللوفاء بتلك الولاية، من الواضح أنه يجب على هيئة نزع السلاح النظر إلى المسائل بطريقة شاملة وفي سياقها. وينبغي لتوصيات اللجنة أن تستند كلياً إلى الواقع ميدانياً وأن تحقق التوازن الضروري بين ما هو مأمول وما هو ممكن نظراً للظروف السائدة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وفي هذا الصدد، تشعر إسرائيل تشعر بالقلق إزاء مبادرات تحديد الأسلحة ونزع السلاح التي تسعى إلى التحايل على تعقيد الساحة المتعددة الأطراف و/أو لا تراعي الطيف الكامل للآراء والمصالح الأمنية أو الظروف ذات الصلة وسياقاتها. ولن يتسنى لهذه المبادرات تحقيق نفس المكانة والسلطة، ولن تتمكن من معالجة المسائل على نحو فعال. وهذا هو السبب في أن إسرائيل لم تؤيد معاهدة حظر الأسلحة النووية. ومن المهم التفكير في ما تم إنجازه حتى الآن، والتركيز على التنفيذ، والنظر في الظروف المتغيرة، وتحسين فهم الحقائق السائدة والتحقق من الامتثال قبل أن نشرع في استكشاف سبل جديدة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

تؤيد إسرائيل رؤية شرق أوسط خالٍ من الحرب، والنزاعات وأسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وتلك رؤية ينبغي أن يطمح إليها جميع سكان المنطقة، استناداً إلى الأمل في السلام والاعتراف المتبادل، والمصالحة، ووقف جميع أعمال الإرهاب والعدوان والقتال. وفي الوقت نفسه، تعتقد إسرائيل أن عمليات نزع السلاح وتحديد الأسلحة لا يمكن فصلها عن السياقات حيث توجد. وينبغي أن تستند هذه العمليات إلى تدابير بناء ثقة دائمة ومستدامة ينبغي أن تصاغ بطريقة تعالج الظروف ذات الصلة، والتحديات والتهديدات التي تواجه المنطقة.

وفي السنوات الأخيرة، أصبح الشرق الأوسط يتسم بعدم الاستقرار والتطرف بصورة متزايدة. لقد انتهكت معاهدات

في بداية هذه الدورة الجديدة التي تدوم ثلاث سنوات، تتبادر كلمة "فرصة" إلى الذهن على الفور. ففي هذا العام، أمامنا فرصة لتحديد المسار الذي ستتخذه المناقشات في هيئة نزع السلاح خلال الفترة المتبقية من دورتها التي تدوم ثلاث سنوات. وتتعلق الفرصة المتاحة لنا أيضاً بالتوقيت الخاص لدورة الهيئة والتي تتزامن مع دورة استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فقلّما يسعنا العمل صوب التوصل إلى نتيجة قبل انعقاد مؤتمر لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، وفي هذه الحالة يتعلق الأمر بالمؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد في عام ٢٠٢٠. وينبغي أيضاً أن نضع في الاعتبار أنه، في حال مضينا قدما في عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح في عام ٢٠٢١ أو ٢٠٢٢، فإن هذه الدورة لهيئة نزع السلاح ستكون أيضاً بمثابة الفرصة الأخيرة للتوصل إلى توافق في الآراء قبل ذلك الاجتماع الاستثنائي.

إن أولويات أستراليا في مجالي عدم الانتشار ونزع السلاح لا تزال إلى حد بعيد هي تلك المنصوص عليها في ورقة العمل التي قدمتها أستراليا إلى هيئة نزع السلاح بالنيابة عن ٢٦ بلدا في عام ٢٠١٦. وتشمل تلك الأولويات بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإجراء مفاوضات بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية والمضي قدما في أعمال التحقق وتشجيع المزيد من الشفافية في آلية نزع السلاح وتنشيطها. ويسرنا أن الكثير من ذلك العمل يمضي قدما من خلال مختلف الآليات المخصصة، مما يدل على أن النهج التدريجي الذي تؤيده أستراليا يُحرز بالفعل تقدما.

في الآونة الأخيرة، شهد مؤتمر نزع السلاح بعض التطورات الواعدة بعد أن اتفق في الأسبوع الماضي على إنشاء خمس هيئات فرعية مُركزة وتعيين منسقين لها. وإذا أردنا لآلية نزع السلاح أن تعمل كما هو مفترض لها أن تعمل، يتعين على هيئة نزع السلاح أيضا إعادة تقييم أساليب عملها وأهدافها. ولا بد

الأطراف الإقليمية في المنطقة لذلك التهديد معالجة شاملة للجميع كي تعزز أمنها وتحسنه. إن الاتصال المباشر، جنبا إلى جنب مع توافر الثقة وبنائها، هو دوما بمثابة أساس جوهري لإيجاد نموذج جديد للأمن في منطقة تتسم بالحروب والنزاعات وتفكك الأراضي الوطنية ومعاناة الإنسان.

وتقرير عام ١٩٩٩ الصادر عن الهيئة في دورتها الرابعة والخمسين يفصل العديد من العناصر الهامة في وضع الأساس اللازم لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية (A/54/42، المرفق الأول). ويوضح التقرير أنه هيكلا أمنيا معقدا وحساسا كهذا ينبغي أن يكون ناتجا للظروف المحددة في المنطقة المعنية، ويجب أن تضعه حصرا دول المنطقة المعنية نفسها، وينبغي لجميع الدول في المنطقة السعي لتحقيقه. كما يجب أن تستند المنطقة الخالية من الأسلحة النووية إلى ترتيب تتوصل إليه دول المنطقة المعنية بحرية واستقلالية.

وترحب إسرائيل بنجاح المداولات المتعلقة بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة التي انعقدت هنا في العام الماضي. ومن المجدي النظر في والاستفادة من تلك المجموعة من التوصيات فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، ولكن يجب علينا أيضا ضمان صلتها بالحالة الحقيقية خارج غرف اجتماعاتنا. ويعني هذا، في الشرق الأوسط، معالجة الجهات الرئيسية الضالعة في الانتشار والمتهكين الرئيسيين للالتزامات الدولية، أي إيران.

وأخيرا، فيما يتعلق بموضوع الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي، نأمل أن تجري مشاورات جيدة وبناءة وواقعية ووجيهة.

السيد هانسن (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أدلي بهذا البيان في هذه السنة التي تتولى فيها أستراليا رئاسة هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وتمثل هيئة نزع السلاح عنصرا بالغ الأهمية من عناصر آلية نزع السلاح، وستستطلع أستراليا بدورها لضمان انطلاقة موفقة لهذه الدورة الجديدة التي ستدوم ثلاث سنوات.

به الهيئة في الماضي، للنظر في إجراء مناقشة مركزة، يمكننا إحالة نتائجها إلى المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠ وإلى مؤتمر نزع السلاح وإلى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. وقد يكون العمل من أجل التوصل إلى نتيجة بشأن موضوع الحد من المخاطر النووية، على سبيل المثال، خطوة مثيرة للاهتمام صوب إجراء مناقشة مركزة. فالموضوع واسع بما فيه الكفاية ليشمل الجميع ولكنه يُركّز على اتجاه معين.

وفيما يخص البند الثاني من جدول أعمال هيئة نزع السلاح لهذا العام، كان من دواعي سرور أستراليا تأييد الدعوة إلى إنشاء فريق عامل معني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. وبما أن تكنولوجيا الفضاء باتت فعالة من حيث التكلفة وأقل خطورة على نحو متزايد، لم يسبق للفضاء أن كان موضع نزاع وازدحام وتنافس، كما هو اليوم. وي طرح إضفاء الطابع الديمقراطي على سبل الوصول إلى الفضاء، بحيث لا تصبح حكراً على عدد قليل من الجهات الحكومية، مجموعة من التحديات الجديدة.

وتعتقد أستراليا أن فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي يمثل فرصة أخرى لهيئة نزع السلاح. إذ يوفر بناء الثقة ووضع قواعد دولية ومعايير للسلوك المتوقع، من خلال تدابير غير ملزمة لكفالة الشفافية وبناء الثقة، أفضل النهج وأعجلها لتعزيز أمن الفضاء. ونشجع الجميع على النظر في ورقة غرفة الاجتماعات التي قدمناها، ونتطلع إلى المشاركة في مداولات الفريق العامل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لقد استنفدنا قائمة المتكلمين لجلسة بعد الظهر هذه.

قبل أن أختم الجلسة، سأعطي الكلمة للوفود التي طلبتها، ممارسةً لحق الرد. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر الوفود بأن

للهيئة أن تمرن نفسها مجدداً على التداول بشأن مواضيع تتسم بالتركيز، ويمكن أن تُحال نتائج تلك المداولات إلى مؤتمر نزع السلاح والهيئات الأخرى ذات الصلة بغرض النظر فيها. فعلى سبيل المثال، وبعد أن جرى إقرار نتائج أعمال فريق الهيئة العامل الأول المعني بوضع توصيات لتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية بتوافق الآراء في العام الماضي، يتعين علينا أن نسأل أنفسنا عن الفوائد التي كان يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يجنيها من هذه الوثيقة الواسعة - القليل جداً على الأرجح. لقد شاركنا بنشاط في الفريق العامل ونقدر جهود من ترأسوا الفريق وشاركوا في عمله، ولكن هذه الدورة الجديدة تتيح فرصة للسعي إلى تحقيق شيء جديد مُركّز ومُجدٍ.

لقد توصلت الهيئة في عام ١٩٨٨ إلى نتيجة بتوافق في الآراء بشأن مبادئ التحقق؛ وفي عام ١٩٩٣ توصلت إلى نتيجة بشأن النهج الإقليمية لنزع السلاح؛ وفي عام ١٩٩٩ توصلت إلى نتيجة بشأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. والقاسم المشترك بين جميع تلك النتائج التي توصلت إليها الهيئة هو أنها كانت تركز على مواضيع بعينها. وللأسف، كان عام ١٩٩٩ آخر مرة تتوصل فيها الهيئة إلى توافق في الآراء بشأن نزع الأسلحة النووية وعدم انتشارها. وبعد ٢٠ عاماً تقريباً، انتقل هذا العمل المركز بالضرورة إلى آليات أخرى، بالنظر إلى المحاولات الرامية إلى تغطية كامل مشهد نزع السلاح وعدم الانتشار في وثيقة ختامية واحدة لهيئة نزع السلاح.

وبشأن مواضيع مثل الفضاء الخارجي، حيث لا تزال الدول الأعضاء تبلور المواقف والممارسات الفضلى، فإن ثمة قيمة لإجراء مناقشة أوسع نطاقاً، ولا سيما في وقت لا تزال فيه مجالات إجراء مناقشات كهذه في الأمم المتحدة محدودة. ولكن بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح، حيث بلغت المواقف مرحلة النضج وباتت ثابتة على نحو متزايد، لا بد للهيئة أن تحسن أدائها. فلنغتتم فرصة هذه الدورة، على غرار ما قامت

للأسلحة النووية، وهي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لسنوات عديدة. فلو أن الولايات المتحدة لم تشكل تهديدا نوويا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لم نكن لنردّ بالردع النووي. ومن البداية إلى النهاية، تتحمل الولايات المتحدة كامل المسؤولية عن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. ولا بد للولايات المتحدة وللقوى المعادية الأخرى أن تصحو من غفوتها وأن تواكب اتجاهات العصر وأن تكفّ فوراً عن الاعتماد على سياساتها البالية والعدائية.

ويود وفد بلدي أن يُذكر بأنه قد حان الوقت لأن تتعامل الدول المعنية كافة مع جميع جوانب هذه الحالة بحكمة وصبر وضبط للنفس، وألا تتدخل في مناخ السلام الذي يتم إرساؤه في شبه الجزيرة الكورية. ويتمثل موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الثابت في تأييد الجهود العالمية الرامية إلى القضاء التام على الأسلحة النووية.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أنضم إلى الوفود الأخرى في تهنئتك، سيدي الرئيسة، وسائر أعضاء المكتب على انتخابكم لتوجيه هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في الدورة الموضوعية لهذا العام.

ونؤكد لكم أيضاً، سيدي، دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين.

كما جرت العادة، أدلت ممثلة النظام الإسرائيلي بادعاءات لا أساس لها من الصحة ضد جمهورية إيران الإسلامية مرة أخرى اليوم. وبما أن تلك الادعاءات لا أساس لها من الصحة، فلا داع أساساً لأن نعرب عن رفضنا لها. فهذه الادعاءات هي وسيلة الإسرائيليين لصرف الانتباه عن وحشيتهم وسياساتهم التوسعية. وليست تلك الادعاءات من جانب ذلك النظام سوى نوع آخر من "أسلحة الدمار الشامل". وبقدر ما يبرع النظام الصهيوني في ارتكاب الأعمال الوحشية وعدد لا يحصى

البيانات التي تُلقى ممارسة لحق الرد تُحدد مدتها بعشر دقائق للمداخلات الأولى وبخمس دقائق للمداخلات الثانية.

السيد ري سونغ شول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يرحب وفد بلدي بانتخابكم، سيدي الرئيسة، لرئاسة هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في هذه الدورة، ويتمنى لكم كل التوفيق.

يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يمارس حقه في الرد على البيانات التي أدلت بها بعض البلدان في الجلسة العامة اليوم، لا سيما الولايات المتحدة واليابان.

بادئ ذي بدء، يود وفد بلدي أن يبيّن بما أعربت عنه بعض البلدان من تقدير لمناخ السلام والاستقرار الذي يسود شبه الجزيرة الكورية في الوقت الراهن. إن حالة خطر الحرب المهددة التي عانت منها شبه الجزيرة الكورية لبعض الوقت، قد شهدت الآن تغيراً جذرياً لتصبح حالة مواتية للسلام والاستقرار والمصالحة الوطنية والتعاون وإعادة التوحيد. وجاء هذا التحول نتيجة التدابير الاستباقية السخية التي وضعناها موضع التنفيذ من أجل إرساء السلام والأمن الحقيقيين في شبه الجزيرة الكورية؛ وهو ليس نتيجة للجزاءات والممارسة المزعومة لأقصى قدر من الضغط التي دعا إليها وفدا الولايات المتحدة واليابان مرة أخرى هنا في غرفة الاجتماعات هذه. ولن يكون هناك أي تغيير في موقفنا، إذ إننا نسعى جاهدين إلى تحقيق السلام والأمن الدائمين في شبه الجزيرة الكورية.

وفيما يتعلق بالمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، وهي موضع الكثير من النقاش، أود أن أشرحها بإيجاز. لقد أعدت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية برنامجاً للتسلح النووي، يمثل رادعاً لحماية الدولة والشعب من خطر عدوان عسكري مستمر من جانب الولايات المتحدة، بما في ذلك التهديد النووي المستمر منذ ٧٠ سنة تقريباً. وكما يعلم الجميع، ما فتئت أقوى دولة نووية، وهي الولايات المتحدة، تبتز دولة غير حائزة

والمشاركة السلمية ستتحول إلى إجراءات ملموسة سعيًا لتفكيك أسلحة كوريا الشمالية النووية وقذائفها على نحو كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه.

السيد برافاكو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أيضا أن أستخدم حق حكومة بلدي في الرد على التعليقات التي أدلى بها وفد كوريا الشمالية.

إن برامج أسلحة كوريا الشمالية التي حظرتها الأمم المتحدة تشكل تهديدا واضحا وخطيرا للسلم والأمن الدوليين. وتدين الولايات المتحدة بقوة برامج كوريا الشمالية للأسلحة النووية والقذائف التسيارية، التي تشكل انتهاكا للعديد من قرارات مجلس الأمن التي تحظر صراحة هذه الأنشطة وأي تطورات أخرى للبرامج المحظورة، بما في ذلك إجراء التجارب ذات الصلة.

فتجارب كوريا الشمالية للأسلحة النووية والقذائف وغير ذلك من الإجراءات التي تتخذها لتعزيز برامجها غير المشروعة لا تؤدي إلا إلى زيادة تصميم المجتمع الدولي على التصدي لبرامجها المحظورة المتصلة بأسلحة الدمار الشامل. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتناع عن الأعمال الاستفزازية والتصريحات المؤججة للمشاعر التي تهدد السلم والاستقرار الدوليين، فضلا عن الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها الدولية.

وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الانخراط بشكل جدي في المحادثات بشأن نزع السلاح النووي. وما برحنا نوضح أننا لن نقبل كوريا الشمالية بوصفها دولة حائزة للأسلحة النووية. وندعو جميع الدول إلى أن توضح لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومعاونيها أن استمرارها في تطوير البرامج النووية وبرامج القذائف غير المشروعة أمر غير مقبول، وأن تتخذ الخطوات اللازمة لتبرهن لها أن هناك عواقب ستحملها عن تصرفاتها غير المشروعة.

من الجرائم الدولية، فإنه ماهر جدا أيضا في ممارسة الخداع. ومع ذلك، فليس هناك ما يمكن أن يخفي الفظائع التي ارتكبتها ذلك النظام وحقيقة سياساته وممارساته. فهم يوجهون الاتهامات إلى الآخرين لتقديم أنفسهم بصورة الحملان الوديدة. ولكنهم ليسوا حملانا، بل ذئابا كاسرة. والدليل على ذلك العمل الوحشي الذي ارتكبه في الآونة الأخيرة والذي أسفر عن مقتل ٢٠ من المدنيين الفلسطينيين الأبرياء في قطاع غزة وإصابة مئات آخرين. وذلك هو وجههم الحقيقي.

فلا يمكنهم الآن إطلاق استغاثة كاذبة بشأن الحالة الأمنية في الشرق الأوسط. فقد شن النظام الإسرائيلي أكثر من ١٥ حربا في عمره القصير للغاية. ويواصل احتلال أراضي البلدان المجاورة له، بل غزا جميع جيرانه - دون استثناء - بما في ذلك البلدان من خارج المنطقة. ولا يزال يرتكب الأعمال الإرهابية ويرعاها. وما زال يمتلك جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل ويرفض الانضمام إلى معاهدات حظر أسلحة الدمار الشامل. فإسرائيل هي الوحيدة في المنطقة التي ليست طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلا عن أن مرافقها النووية هي الوحيدة في الشرق الأوسط التي لا تخضع لنظام الضمانات. وهي الطرف الوحيد الذي يرفض إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وذلك هو السجل الأسود للنظام الإسرائيلي. ويسجل أسود كهذا، لا يمكنهم تقديم توصيات، أو وضع شروط، بشأن مسائل متعلقة بالأمن الإقليمي في الشرق الأوسط.

السيد أميا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد اليابان أن يمارس حقه في الرد على البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وأود أن أكتفي بتكرار ما سبق أن قلت في بياني الوطني، وهو أننا لن نقبل بكوريا شمالية مسلحة نوويا، وأننا بحاجة إلى التأكد من أن تصريحات كوريا الشمالية عن نزع السلاح النووي

المواد الكيميائية السامة. وقام خبراء من الكيان الإسرائيلي في المجال الكيميائي بتدريب إرهابيين على استخدام وخط المواد الكيميائية لاستخدامها ضد المدنيين والعسكريين في سورية. ولقد نقلنا هذه المعلومات إلى مجلس الأمن واللجان الخاصة بهذه المواضيع.

لقد استخدم الكيان الإسرائيلي المواد الكيميائية السامة كسلاح ضد المدنيين في كافة الاعتداءات التي قام بها هذا الكيان ضد الدول العربية. وكل يوم نحرر فيه شبرا من رجس الإرهاب في أراضي الجمهورية العربية السورية، نكتشف مخازن مليئة بالسلاح، ومنها أسلحة حديثة مصنعة لدى الكيان الإسرائيلي.

السيد ري سونغ شول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): ما من أمر إلا ويحدث لسبب ما. لقد أنتجت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أسلحة نووية في مواجهة سياسة الولايات المتحدة العدائية القائمة منذ فترة طويلة ضدها، والتي استمرت لأكثر من ٧٠ عاما. وكانت سياسة الولايات المتحدة هي أصل كل المشاكل. وقد تم الاعتراف بأن الضغط الزائد والجزاءات لن تحل المشاكل. ويود وفد بلدي أن يطلب من الولايات المتحدة واليابان اتخاذ موقف صادق ومسؤول تجاه المسألة النووية وتحقيق السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية.

السيد برافاكو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): سأكون موجزا للغاية. في إطار تدخلنا الثاني في إطار ممارسة حق الرد، وأود فقط أن أذكر أنه بينما نرحب بالمبادرات الدبلوماسية الأخيرة التي أطلقتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن الضغط الدولي على البلد سيستمر وسيزداد حتى تتخذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إجراءات ملموسة بشأن مسألة نزع السلاح النووي.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.

وقد دعونا جميع الدول إلى المضي مدى أبعد من التزاماتها تجاه التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بكوريا الشمالية، وأن تعمل على قطع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وسوف يظل التزامنا راسخا بالدفاع عن حلفائنا، بمن فيهم جمهورية كوريا واليابان، في مواجهة تلك التهديدات. وسنظل على استعداد للدفاع عن أنفسنا وحلفائنا ضد أي هجمات، وسنواصل اتخاذ ما يلزم لزيادة هذا الاستعداد. ونحن على استعداد أيضا لاستخدام كامل القدرات المتاحة لنا في مواجهة ذلك التهديد المتزايد.

وإذ نرحب بالمبادرات الدبلوماسية الأخيرة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ستواصل الضغوط عليها بل وستزيد إلى حين اتخاذ إجراءات ملموسة بشأن نزع السلاح النووي.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): حاولت ممثلة الكيان الإسرائيلي أن تلفت الانتباه عن حقيقة الخطر الحقيقي في منطقتنا بل وفي العالم أجمع، ألا وهو السلاح النووي الإسرائيلي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى التي يمتلكها ويطورها الكيان الإسرائيلي، وذلك من خلال توجيه الاتهامات إلى الدول الأخرى.

إن الكيان الإسرائيلي هو آخر من يحق له الحديث في مواضيع نزع السلاح وتوجيه مثل هذه الاتهامات. إن الكيان الإسرائيلي هو من أدخل الإرهاب إلى منطقتنا. إن الكيان الإسرائيلي ليس طرفا في أي من الاتفاقيات الخاصة بأسلحة الدمار الشامل، سواء كانت النووية أو الكيميائية أو البيولوجية. ويقوم هذا الكيان بتطوير وتحديث الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، إضافة إلى وسائل إيصالها، ومنها الصواريخ التي يتخطى مداها ٥٠٠٠ كيلومتر.

إن الكيان الإسرائيلي ما زال يزود الجماعات الإرهابية المسلحة، مثل داعش وجهة النصرة والجماعات الإرهابية الأخرى المرتبطة بهما بالسلاح والعتاد والذخائر، بما في ذلك